



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان

محددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تحت إشراف الأستاذ

من إعداد الطالب:

عمي سعيد حمزة

مهية الناصر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ/...../2024 أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
بوهريوة عباس	جامعة غرداية	رئيسا
عمي سعيد حمزة	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
برنة عبد العزيز	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024/2023

الملخص باللغة العربية:

إن تحديد العوامل المفسرة لسعر الصرف إشكالية كبيرة تناولتها العديد من النظريات والدراسات والأبحاث، إلا أنه لم يتم التوصل إلى مجموعة محددة من العوامل التي يمكن الإجماع على أنها تؤثر ويشكل ثابت على سعر الصرف، ومن هنا لتهدف هذه الدراسة إلى محددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

وبالتالي من الضروري على الحكومة الجزائرية العمل على تنويع الصادرات بشكل يمكن من رفع درجة التنافسية والانفتاح التجاري، زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني في كل القطاعات وعدم الاعتماد على المحروقات وذلك لتدعيم عملية تكوين احتياطي النقد الأجنبي لمواجهة الواردات واستخدامه في إدارة السياسة النقدية والمحافظة على استقرار سعر الصرف وفق المعطيات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف العرض النقدي معدلات التضخم الصادرات معدلات الفائدة الاقتصاد الجزائري.

الملخص باللغة الأجنبية:

ABSTRACT:

Determining the factors explaining the exchange rate is a big problem that has been dealt with by many theories, studies and researches. However, no specific set of factors has been reached that can be agreed upon as having a fixed effect on the exchange rate. Hence, this study aims to measure and analyze the impact of some macroeconomic variables on the exchange rate of the Algerian dinar against the US dollar during the period (2000-2022) using the autoregressive distributed lag model (ARDL). The study found that the money supply has a negative impact on the exchange rate of the Algerian dinar in the short term and positive in the long term. Inflation rates have a negative impact on the exchange rate in the short and long terms, while interest rates have a positive effect on the Algerian dinar exchange rate in the term, Finally, exports have an adverse effect on the exchange rate of the Algerian dinar, since the increase in exports contributes to the improvement and appreciation of the national currency in the short and long term.

Keywords: the exchange rate, Money supply, inflation rate, exports, the interest rate,

Algerian Economy

إهداء

ولله الحمد والمنة، أهدي ثمرة هذا الإنجاز الذي لا أعتبره إلا فضلاً من الله علينا:

لى من تضيء حياتي بنورها، وتدفع قلبي بحنانها، إلى من علمتني معنى الحياة الحقيقي وكيف
أواجه صعابها بشجاعة، إلى من هي أجمل صورة في عيني وأعذب صوت في أذني، إلى أمي الغالية،
أهدي كل كلمات الشكر والعرفان

إلى من بذل عمره ليرسم البسمة على شفتي، إلى من تحمل كل التعب من أجلي، إلى من كان
سندي وحصني في الدنيا، إلى أبي الغالي، أنت أعلى ما أملك وأعز الناس على قلبي.

إلى من كان ولا يزال مصدر نور في ظلمات الحياة، وإلى من كانوا لي سنداً قوياً، وإلى إخوتي الذين
نشأت بين أيديهم، وإلى جميع أبنائهم.

إلى كل من كان لي شرف الزمالة به خلال مسيرتي الجامعية.

إلى كافة الأهل والأقارب صغيراً وكبيراً وكل من أحبني وأحبيته

إلى كل من حضر في القلب وغاب عن اللسان.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم، ووفقنا لإنجاز هذا العمل وإتمامه. أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والاحترام الفائق إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر: الأستاذ

المشرف عمي سعيد حمزة

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة حتى اكتمل في صورته النهائية، ولم يدخر جهدا في مساعدتي بما قدمه من توجيهات ونصائح ثمينة زادت من قيمة الدراسة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة موضوع المذكرة، وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانبه. كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري واحترامي إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بشطر كلمة.

"جزاكم الله عني كل خير"

فهرس المحتويات

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	ملخص
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ- ت	المقدمة العامة
28-1	الفصل الأول: مدخل لمحددات سعر الصرف
1	تمهيد
3	المبحث الأول: محددات سعر الصرف و نظمه
3	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
3	الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت
5	الفرع الثاني: نظام سعر الصرف المرن
6	الفرع الثالث : نظام سعر الصرف المختلط
9	الفرع الرابع : نظام الرقابة على سعر الصرف
10	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
11	الفرع الأول: مستويات الأسعار النسبية
11	الفرع الثاني: التعريفات الجمركية والحصص
12	الفرع الثالث: تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية
12	الفرع الرابع: الإنتاجية
12	المطلب الثالث: محددات سعر الصرف
12	الفرع الأول : سعر الصرف و التضخم

فهرس المحتويات

13	الفرع الثاني: سعر الصرف و معدل الفائدة
13	الفرع الثالث: سعر الصرف و ميزات المدفوعات
15	المبحث الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف و النظريات المفسرة لسعر الصرف
15	المطلب الأول: كيفية تحديد سعر الصرف
16	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسعر الصرف
16	الفرع الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية
19	الفرع الثاني: النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف
20	الفرع الثالث: نظرية الأرصدة - حالة ميزان المدفوعات -
21	الفرع الرابع: نظرية تعادل أسعار الفائدة
22	المطلب الثالث: دراسات سابقة على سعر الصرف.
22	الفرع الأول: الدراسات المحلية السابقة حول سعر الصرف
26	الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة حول سعر الصرف.
27	الفرع الثالث: مناقشة الدراسات السابقة
31	خلاصة الفصل الأول
69-32	الفصل الثاني: دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2020-2000)
33	تمهيد
34	المبحث الأول: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر
34	المطلب الأول: مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر
34	الفرع الأول: تطور نظام صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1962-1986
36	الفرع الثاني: تطور نظام صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1987-2022
42	المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف و سوق الصرف الموازنة في الجزائر
43	الفرع الأول: تطور النظام الرقابة على الصرف الجزائر
46	الفرع الثاني: الرقابة على الصرف في ل تحرير التجارة الخارجية
49	المبحث الثاني: تحليل بعض محددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة

فهرس المحتويات

(2020-2000)	
49	المطلب الأول: تحليل اقتصادي لبعض المتغيرات الاقتصادية
49	الفرع الأول: واقع التضخم في الجزائر
51	الفرع الثاني: تطور الصادرات في الجزائر
52	المطلب الثاني: تحليل بعض المتغيرات النقدية
52	الفرع الأول: تحليل تطور الكتلة النقدية
54	الفرع الثاني: تطور سعر الفائدة في الجزائر
57	المبحث الثالث : قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار
57	المطلب الاول : مدخل الى نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL
57	الفرع الاول: مميزات نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL
59	الفرع الثاني: خطوات نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL
60	المطلب الثاني: المنهجية القياسية وصف النتائج
61	الفرع الاول : المنهجية القياسية
66	الفرع الثاني : وصف النتائج
70	خلاصة الفصل الثاني
75-71	الخاتمة
80 -76	قائمة المراجع
100-81	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل
50	الشكل رقم 01: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2020)
52	الشكل رقم 02: تطور الصادرات خلال الفترة (2000-2020)
54	الشكل رقم 03: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2020)
56	الشكل رقم 04: تطور سعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة (2000-2020)
65	الشكل رقم 05: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول
38	الجدول رقم 01: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1987-1994
41	الجدول رقم 02: يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (2001-2022)
49	الجدول رقم 03: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2020)
51	الجدول رقم 04: تطور الصادرات خلال الفترة (2000-2020)
53	الجدول رقم 05: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2020)
55	الجدول رقم 06: تطور سعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة (2000-2020)
62	الجدول رقم 07: اختبار استقرارية بيانات الدراسة
63	الجدول رقم 08: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلي
64	الجدول رقم 09: اختبار الحدود
65	الجدول رقم 10: نتائج اختبار الارتباط الذاتي
65	الجدول رقم 11: نتائج اختبار عدم ثبات التباين
66	الجدول رقم 12: نتائج تقدير نموذج ARDL

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية وتعكس تحركاته في معظم الحالات، مدى جودة الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي معا، فمما لا شك فيه أن هناك ترابطا وثيقا بين سعر الصرف والعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أن العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تتضمنها هذه المتغيرات تستدعي الحاجة إلى استخدام سعر الصرف في هذه العلاقات والذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى عملة أو عملات أجنبية أخرى، ويتحدد سعر صرف العملة في السوق من خلال آلية العرض والطلب، وفي ظل التطورات الدولية الحالية وتطبيق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، وتعويم أسعار الصرف، سيؤثر ذلك على السياسة التجارية المطبقة في كل الدول ويؤدي إلى إتباع أدوات جديدة لتحقيق هدف التوازن الخارجي وتوازن المتغيرات الاقتصادية الكلية تؤثر البيئة الاقتصادية بشكل مباشر على سعر الصرف وعلى نظام الصرف برمته فإن كانت تلك البيئة تتميز بالاستقرار فإن نظام الصرف سيكون مستقرا أيضا بما يتلاءم وطبيعة الاقتصاد المعني، أما في ظروف عدم الاستقرار وفي ظل ظروف البيئة الاقتصادية المتغيرة فإن مسألة اختيار نظام الصرف تأخذ أهمية قصوى وقد تسبب خسائر اقتصادية محسوسة للاقتصاديات البلدان، لذا فإن متخذي القرار الاقتصادي لابد وأن يبحثوا عن الوسائل التي تساعدهم في وضع اليد على نظام الصرف المناسب لبيئتهم الاقتصادية لتجنب الخسائر، وللتمكن من حضر التغير في البيئة الاقتصادية الذي يكون تأثيره مباشرا على نظام الصرف و هو تعرض الاقتصاد للصدمات الاقتصادية.

من هنا فإننا نسعى من خلال هذه المذكرة إلى دراسة محددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

إشكالية الدراسة:

نظرا للأهمية الكبرى التي خص بها سعر الصرف وعلاقته بالمحددات المذكورة سابقا، كان لابد من معرفة أهم العوامل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما هي أهم محددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساساً إلى:

- معرفة العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر
- قياس مدى تأثير كل من العرض النقدي والتضخم والصادرات وأسعار الفائدة على سعر الصرف في الجزائري
- محاولة مساعدة متخذي القرار في تحديد أي المحددات ذات أثر أكبر على سعر الصرف في الجزائر، ومن ثم وضع خطط مستقبلية تكون أكثر فعالية وكفاءة للوصول إلى أحسن النتائج وتقديم بعض التوصيات لعلها تكون علاجاً يرفع من قيمة الدينار الجزائري.

حدود الدراسة:

من الناحية المكانية تناولت الدراسة مدى تأثير سعر الصرف ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دولة الجزائر، للتعرف على مدى تحقق أثرها النظري على واقع الاقتصاد الجزائري، أما عن حدود الدراسة زمنياً، فقد حاولنا حصر فترة الدراسة لتمتد على طول الفترة (2000-2022)

منهج وأدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي من خلال وصف الإطار النظري للسعر الصرف ومحدداته حسب النظرية الاقتصادية، وكذا على المنهج التحليلي من خلال تحليل مسار متغيرات الدراسة في الجزائر وعرض أهم التطورات التي شهدتها خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر صرف الدينار الجزائري بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، واعتماد المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة وكذا المعطيات والمعلومات الإحصائية للسلاسل زمنية بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022، ثم الحصول عليها من عدة مصادر وذلك للوصول إلى بيانات أكثر دقة حيث اعتمدت الدراسة على الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر من خلال موقعه على الأنترنت ومن خلال الدوريات التي

يصدرها، بالإضافة إلى تقارير بنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية وموقع وزارة المالية، كما اعتمدنا على التقارير التي تصدر من صندوق النقد الدولي وعلى قاعدة بيانات البنك الدولي.

هيكل الدراسة:

يتكون العمل الذي نحن بصدد تقديمه من مقدمة وخاتمة وفصلين ففي الفصل الأول من خلال مبحثين قمنا بدراسة الإطار النظري لسعر الصرف ومحدداته، حيث تناولنا في المبحث الأول محددات سعر الصرف و نظمه ، خصصنا المبحث الثاني كيفية تحديد سعر الصرف لسعر و النظريات المفسرة لسعر الصرف لاستعراض محددات سعر الصرف والنظريات المفسرة الصرف.

أما الفصل الثاني والذي كان بعنوان دراسة قياسية المحددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)، حيث خصصنا المبحث الأول لاستعراض تطورات سعر الصرف في الجزائر، وخصصنا المبحث الثاني : قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2022) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL)

نتائج الدراسة:

- إن الشروط التي تتطلبها عملية التخفيض في قيمة العملة المحلية من أجل الرفع من الصادرات والتخفيض من الواردات غير متوفرة في معظم بلدان العالم الثالث من بينها الجزائر وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى صلابته أو على الأقل ضعف مرونة جهازها الإنتاجي، الذي لا يسمح بالاستجابة الفائض الطلب الناتج عن خفض العملة، في وقت قصير، كما أن الجزء الأعظم من الواردات لا يمكن الاستغناء عنها، حتى ولو إرتفعت أسعارها بدلالة العملة المحلية، والسبب في ذلك راجع إلى كونها سلعا غذائية ضرورية وسلعا وسيطية وإنتاجية تفتقد إليها السوق المحلية.

- تميز عرض النقود في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة بالزيادة في معدلات نموه مع ارتباط هذا النمو والتغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة الأصول الخارجية والتي تعتبر المصدر الأساسي للإصدار النقدي، وفي السنوات الأخيرة شهد الاقتصاد الجزائري تراجع وتدهور في قيمة الأصول الخارجية نتيجة تراجع أسعار البترول.

الفصل الأول:

مدخل لمحددات سعر

الصراف

تمهيد

تقضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة للتسوية ومقياسا للقيمة، فافتناء سلعة معينة من بلد معين لا يتد دفع قيمتها بالعملة المحلية، ففي العالم عملات بعدد دوله ولكل دولة عملتها الخاصة بها، وهذا ما يشكل فرقا بين العملات ويدعو إلى مشكل حساب قيمة التبادل وهذا الفرق بين قيمة العملتين بشكل ما يدعى بسعر الصرف. ونظرا لأهمية سعر الصرف كونه العنصر المحوري للمالية الدولية وللإمام بالموضوع قمنا

بتقسيم دراستنا لهذا الفصل في مبحثين هي:

المبحث الأول: محددات سعر الصرف و نظمه

المبحث الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف و النظريات المفسرة لسعر الصرف

المبحث الأول: محددات سعر الصرف و نظمه

في ظل النظام الذهبي تتحدد أسعار صرف العملات انطلاقاً من العلاقة بين المحتوى الذهبي للعملة بالمقارنة مع العملات الأخرى، وأسعار الصرف تتمتع بقدر كبير من الثبات حيث أن تقلباتها تنحصر ضمن حدود ضيقة، وهذا الثبات النسبي في أسعار الصرف يحقق بدوره درجة كبيرة من الاستقرار في المعاملات النقدية الدولية.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

يعد سعر الصر همزة وصل بين الأسعار في مختلف البلدان ويمكن دوره في تحديد مصير الاستقرار الاقتصادي وقضايا النمو و التنمية الاقتصادية ، وهو دائماً عرضة للعرض و الطلب في تحديد سعره ، ولقد عرفت أنظمة الصرف عدة تغيرات منذ أواخر القرن التاسع عشر وكان في كل مرة يعدل نظام الصرف حسب حاجة كل دولة كما يكون للسلطات المعنية دور في ذلك حسب القواعد المتبعة ويمكن التميز نظم التالية :

الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت

يفرض نظام سعر الصرف الثابت ان سعر الصرف لا يحسب بقاعدة السياسة النقدية (انخفاض او ارتفاع في قيمة الخارجية للعملة) وموضوع من اجل تفادي حركات المضاربة ومهما شرطان نادرا ما يطبقا¹. يعرف هذا النظام باسم قاعدة الذهب الدولية ولقد ساد هذا النظام من سنة 1875 الى 1931 ويتم في يتم في هذا النظام ربط قيمة العملة الوطنية لكل دولة مشاركة بوزن ثابت و معين من الذهب وكان المعيار هو "يقونة " يستلزم الارتباط بهذا اتباع الشروط التالية :

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية

¹-سامي حاتم عفيفي ، دراسات في الاقتصاد الدولي ، ط5، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2000، ص ص

- ضمان قابلية صرف العملة الوطنية إلى ذهب أو العكس بدون أو العكس أي قيود

- حرية تصدير وإستيراد الذهب.

ولقد تميز هذا النظام بمرحلتين مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى بهيمنة الجنيه الإسترليني على باقي العملات في تسوية المدفوعات الدولية وفي وضع بريطانيا كمركز مالي للعالم وطبقاً لما قاله "Gallarotti" حسب سي بول هال وود فإن سر نجاح بريطانيا راجع للفلسفة السائدة أن ذلك قائمة على أساس دعمه بعمل "Laissez faire" والتي شجعت على العمل والناضباط النقدي ووضع بريطانيا كقوة اقتصادية وتجارية ومالية وسياسية تعمل لصالح النظام النقدي الدولي، أما المرحلة الثانية فتمثلت في الفترة ما بين 1925 و 1931 والتي تميزت بالتخلي عن قاعدة الذهب وإستبدالها بالسبائك الذهب على الرغم من المحاولات التي قام بها وزير المالية البريطاني Winston Churchill مع الرجوع لقاعدة الذهب إلا أن ذلك لم ينجح مما أدى إلى تدهور المركز المالي لبريطانيا وعملتها لتنتهي بتخلي فرنسا عن بريطانيا بعدم قبول الجنيه الإسترليني التسوية عملياتها الدولية والإسرار على الذهب.

يمكن لسعر الصرف أن يتذبذب داخل مجال بقدر بتكلفة نقل الذهب والتأمين عليه في حالة تصديره أو إستيراده، ويشترط التصدير الذهب أن يكون مقدار الارتفاع في سعر الصرف أكبر من مصاريف التحكيم أو المراجعة والمتمثلة في نفقات نقل الذهب والتأمين عليه، وهذا ما يعرف بالحد الأعلى أو حد تصدير الذهب والعكس لاستتباط الحد الأدنى أو حد إستيراد الذهب.¹

¹-قاصد عبد السلام، اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف *دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، 2013/2012، ص 78-79.

في ظل معيار الذهب تحدد السلطات النقدية سعر الصرف بدلالة عملتها ثم تقف مستعدة لشراء أو بيع الذهب عند ذلك السعر وبذلك تقرر علاقة ثابتة بين كل العملات وتحدد نفاك البيع والشراء على حسب التكاليف المتعلقة بالنقل والتأمين ويتحدد سعر الصرف التوازني داخل هذا المجال بقوى العرض والطلب عند سعر الصرف التوازني يصبح ميزان المدفوعات في حالة توازن حيث تتكافأ كل من الطلب الكلي على الصرف الأجنبي الناشئ عن الواردات النظورة والغير منظورة مع العرض الكلي للصرف الأجنبي الناشئ عن ذلك. فإذا حدث زيادة ذاتية في الواردات فإن منحني الطلب على الصرف الأجنبي ينتقل نحو اليمين حيث إذا لم تكن هناك نقطة عليا أو سفلى للذهب فلا بد من أن يتكون سعر جديد للصرف، حيث تتعادل من جديد القيمة الكلية للصادرات والواردات¹.

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف المرن

تعتبر أنظمة أسعار الصرف المرنة عن تلك الأنظمة التي تتحدد وفقها القيمة الحقيقية لسعر الصرف من خلال ربط العملة ببعض العملات مع تركها معومة مع عملات أخرى وأنظمة الصرف المرنة تختلف في درجة المرونة وهي على أنواع :

- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية:

ينقسم هذا النوع بدوره إلى ثلاثة أنواع حيث يتميز كل نوع من خلال طريقة تدخل السلطات النقدية. وهذه الأنواع هي:

- أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات :وفق هذا النوع يجري تعديل العملة صعوداً وهبوطاً تلقائياً مع تغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة

¹عبدالنعيم محمد مبارك ،محمود يونس : اقتصاديات النقود والصرافية و التجارة الخارجية ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، مصر ، 1993 ص176

وأحد المؤشرات المشتركة، هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها المراعاة أثر التضخم في مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين كما تشمل هذه الفئة بعض الحالات التي يجري فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول زمني محدد مسبقاً.

- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار: وفق هذا النوع يتم تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزي، كما يقوم بتغييره بشكل متكرر من حين لآخر والتعديلات تتم بناءً على التقديرات وعادة ما تركز على مجموعة من المؤشرات مثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للاحتياطات الدولية تطورات أسواق النقد الموازنة.

- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام انطلاقاً من آلية العرض والطلب في السوق بحيث تطراً عليه تحركات واسعة تفوق التغيير الحاصل في مستويات الأسعار النسبية الوطنية كما يتأثر بالاضطرابات المفاجئة على ميزان الحساب الجاري¹.

تؤدي التغيرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين الطلب وعرض الصرف الأجنبي في المدة القصيرة كما يتحقق التوازن في العلاقات النقدية الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغيير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية، وهكذا يكفي البنك المركزي من مهمة حماية الرصيد الذهبي للدولة وما قد يترتب عليها عن إتباع سياسة نقدية مخالفة للسياسة التي تقضيها أحوال الاقتصاد الوطني².

- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة تكون فيها عملية الربط بعملة واحدة أو بعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى، بشرط أن تكون

¹زينب حسين عوض الله : الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة ، 2004 ، ص50

² -زينب حسين عوض الله : مرجع سابق ، ص50

التذبذب في مجال محدد، ومثل ذلك: آلية النظام النقدي الأوروبي، الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال-2.25% + 2.25%] مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.

الفرع الثالث: نظام سعر الصرف الوسيط (المختلط).

وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب إنخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين وبالتالي فإن هذه الأنظمة لأسعار الصرف تتوسط نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف الحر أو المرن، فهي لا تمتاز بالجمود كما في أنظمة سعر الصرف الثابتة وأيضا لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية

وبالتالي نستنتج أن هذا النظام عبارة عن مزيج بين نظامين الثابت والمرن)، فهو يأخذ الاستقرار من الأنظمة الثابتة واستقلالية السياسة النقدية من الأنظمة المرنة، و يعتبر أحسن نظام وذلك لإعطائه فرصا معتبرة للإقتصاد البلد من أجل مواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة".

ويتمثل هذا النظام في ثلاث أنظمة رئيسية :

• أنواع نظام سعر الصرف الوسيط (المختلط)

- نظام هوامش سعر الصرف

حيث ينقسم هذا النظام إلى فرعين

• نظام الزحف الموسع:

يتناسب هذا النظام مع ظروف الاقصاديات الناشئة و مع بعض الدول النامية التي تتسم بوجود قطاع مصرفي قوي وانضباط في سياستها الاقتصادية الكلية. ويتحدد سعر

الصرف في إطار واسع يسمح له بالتحرك، فيه حدين تتوسطهم قيمة تركيزية لا يسمح بتغييرها، محددة مسبقا عند معدل ثابت وفي أغلب الأحيان تتراوح هذه الحدود بين -15 و +15 حول السعر المركزي، مما يتيح درجة مناسبة من المرونة¹.

• نظام الزحف الضيق

يتناسب هذا النظام مع الدول النامية ذات الروابط المحددة بالأسواق العالمية والتي تتمتع بقوة تنوع إنتاجها وتجارها وكذلك التي تعاني من ضعف في مصداقية وانضباط النظام النقدي، ويتحدد سعر الصرف في هذا المجال في إطار نطاق ضيق المدى حول قيمة مركزية ثابتة معلنة مسبقا، علما بأن هذه القيمة تعدل بشكل دوري وتعتمد قاعدة التعديل على الفرق بين معدل التضخم المستهدف والمتوقع عند الشركاء التجاريين، والهدف من هذه التعديلات الدورية هو الحفاظ على كفاءة النظام وتنافسية سعر الصرف، إذ يتوفر على عنصر المصداقية من خلال الإعلان الرسمي على سعر مركزي الذي يتوسط النطاق².

- نظام الربط الزاحف داخل النطاق:

يكون سعر الصرف الإسمى المعلن ثابت، لكن يسمح البنك المركزي بتحركه حول معدله الرسمي في نطاق ضيق، وطبقا لهذا النظام، تحدد السلطات النقدية في البداية سعر الصرف و تستخدم إحتياطي النقد الأجنبي بشدة في سوق العملات الأجنبية لإحتواء التقلبات داخل نطاق 1% +1% ولكن بعد مرور الوقت وتغير الظروف بشدة في سوق أسعار

¹ - بدر اوي شهيداز : تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية - دراسة قياسية باستخدام بيانات لعينة من 18 دولة نامية -1980/2012-، اطروحة دكتوراة، تخصص مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص22

² - بدر اوي شهيداز : مرجع سبق ذكره، ص22

الصرف تصدر السلطات قرارا بتعديل سعر الصرف فإذا زاد الطلب على العملة الأجنبية عن عرضها تتخذ قرارا بالتخفيض بنسبة معينة مع الاحتفاظ بالسعر الجديد مربوطا في حدود النطاق 1 و 1%)، أما إذا زاد العرض عن الطلب تعمل على رفع سعر الصرف بنسبة ما مع الاحتفاظ بالسعر الجديد مربوطا في حدود نفس النطاق.

- نظام الربط بسلة من العملات

إن أهم ما يميز هذا النظام مراعاته للآثار المباشرة لتقلبات أسعار الصرف في البلد من أجل مواجهة عملات شركاته التجاريين الثنائيين في التجارة والآثار غير المباشر لتحركات العملات في البلدان الأخرى على قدرته التنافسية في الأسواق، بالإضافة إلى أنه يقلص إلى حد ما من تقلبات أسعار الصرف. ففي هذا النظام يتم ربط العملة المحلية بسلة من العملات وليس بعملة أجنبية واحدة، بحيث يعمل على قيام السلطات بتحديد سعر الصرف من خلال معالجة ومزج التوازنات بين مختلف العملات التي تكون غير ظاهرة¹.

الفرع الرابع : نظام الرقابة على سعر الصرف

طبقا لهذا النظام تحدد السلطة النقدية سعراً رسمياً ويصرف النظر عن السعر السوقي الذي يتحدد بقوى الطلب والعرض للصرف الأجنبي ولتوضيح الفرق بين هذا النظام وبين نظام التعويم غير النظيف الذي سبق الإشارة إليه أن نظام التعويم المدار يعتمد على تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر صرفها بشكل غير مباشر من خلال استخدام أموال موازنة الصرف وبيع احتياطاتها من العملات الأجنبية أو شرائها ومن ثم تؤثر بشكل غير مباشر على سعر الصرف².

¹- بدرابي شهيداز: مرجع نفسه، ص23

²متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي، ط1، دار الفكر عمان، الارجان، 2011، من من 166-167.

أما في ظل نظام الرقابة على الصرف فإن الحكومة تتدخل بشكل مباشر في فرض سعر رسمي أو أكثر من سعر خلال اللوائح التالية:

- عدم السماح بحرية التحويل لعملتها إلى العملات الأجنبية إلا بشروط.
- إخضاع تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.
- عدم وجود سوق للصرف الأجنبي بالشكل الموجود في النظامين السابقين من خصائص الرقابة على الصرف هي كون السلطة المشرفة على القطاع الأجنبي ممارس صفة المحتكر لبيعه وشراؤه للمقيمين.

ويسعى هذا النظام لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية، وذلك بقيام السلطات النقدية بتنفيذ الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب مع القدر المتاح منه وهو ما يؤدي إلى وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي بدون إشباع.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية باستخدام الرقابة أو إعطاء معاملات تفضيلية الواردات السلع الأساسية لدعم التنمية.
- تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- السيطرة على هجرة رؤوس الأموال من داخل البلد إلى خارجه.
- السيطرة على قطاع التجارة الخارجية للدولة.

يتم تحديد سعر الصرف في هذا النظام بالتدخل الإداري المباشر لسلطات النقدية (البنك المركزي) والتساوي هنا يكون بين الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكمية المعروضة منه عند سعر الصرف الذي تختاره السلطات النقدية والذي تعده يخدم

الأهداف المسطرة والموجودة من عملية الرقابة على الصرف¹. ويكون هنا سعر الصرف التوازني يزيد عن سعر الصرف الذي تحدده السلطات النقدية مما يساهم في ظهور الأسواق الموازنة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

توجد هناك مجموعة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف هي مستويات الأسعار النسبية، التعريفات الجمركية والحصص، تفضيل السلع الأجنبية على المحلية والإنتاجية وسنبين الآن كيف يؤثر كل عامل من هذه العوامل على سعر الصرف مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

وسنفترض أن أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سوف يستمر بيعها جداً حتى عندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة وبالمثل أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سيستمر بيعها جداً فقط إذا كانت قيمة العملة المحلية منخفضة.

الفرع الأول: مستويات الأسعار النسبية

حسب نظرية تعادل القوة الشرائية عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، وعلى العكس إذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض فإن الطلب على السلع المحلية يزداد ويمثل قيمة العملة الوطنية نحو الارتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها جيد حتى مع ارتفاع قيمة العملة المحلية وفي الفترة الطويلة، فإن ارتفاع

¹ - سامي حاتم عيفي ، مرجع سابق ، ص ص 205-207

مستوى الأسعار في دولة ما بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي تسبب في إنخفاض قيمة عملتها وإنخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها.

الفرع الثاني: التعريفات الجمركية والحصص

التعريفات الجمركية والحصص: إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية والضرائب على السلع المستوردة (مثلاً) والحصص القيود على كمية السلع التي يمكن إستيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف. ونفترض أن أمريكا قد فرضت تعريفات جمركية أو حددت حصة على الطلب الياباني إن فرض هذه القيود على التجارة يزيد من الطلب المحلي على الطلب الأمريكي ويمثل سعر الدولار إلى الإرتفاع لأن الطلب الأمريكي سيستمر يباع جيداً حتى مع ارتفاع قيمة الدولار، فالتعريفات قيمة عملة الدولار في الفترة الطويلة.

الفرع الثالث: تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية

تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية فالزيادة في الطلب على الصادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها في الفترة الطويلة وعلى العكس فإن الزيادة في الطلب على الواردات تسبب في إنخفاض قيمة العملة المحلية (الوطنية)¹.

الفرع الرابع: الإنتاجية

إذا أصبحت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فإن منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً. والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الإرتفاع لأن السلع المحلية ستستمر وتباع جيداً عن قيمة المرتفعة للعملة. ومع ذلك فإذا تفهقت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى، فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبياً غالية

¹ - محمد حميدات ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص ص111-112

الثنى وتميل قيمة عملة إلى الانخفاض، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها، وآخر ما تصل إليه أنه إذا أدى عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية إن العملة المحلية ستزداد قيمتها وإذا أدى أي عامل منها إلى انخفاض الطلب النسبي على السلع المحلية فإن العملة المحلية ستتخفض قيمتها¹.

المطلب الثالث: محددات سعر الصرف

الفرع الأول: سعر الصرف والتضخم

تستند هذه العلاقة على القدرة الشرائية، حيث أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين، وهذا النموذج أثبت قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف في المدى الطويل².

الفرع الثاني: سعر الصرف ومعدل الفائدة

بافتراض عدم وجود حواجز جمركية فإن مردودية التوظيف في دولتين مختلفتين يجب أن تتساوى، وهذا ما يضمن أن الفرق في معدل الفائدة بين اقتصاد ما وباقي الاقتصاديات يساوي معدل ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل، بمعنى آخر إذا كان معدل الفائدة على العملة (a) أكبر من المعدل المطبق على العملة (b) فإن قيمة هذه الأخيرة سوف تتحسن بالمقارنة مع قيمة العملة (a) حتى يتم إلغاء فروقات الفائدة بفروقات الصرف، لأن بقاء الفروقات في المردودية من الناحية النظرية سوف يؤدي إلى حدوث عمليات تحكيم فيما بين العملتين.

¹خليج حسن خلف : التمويل الدولي، دار الوراق للنشر و التوزيع ، الاردن ، ط1، 2004، ص ص97-98

²عبد المجيد قدي، عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات النقدية الكلية، ديوان المطبوعة الجامعية، الجزائر، 2003/2004، ص :

الفرع الثالث: سعر الصرف وميزان المدفوعات

تعتبر أهم أرصدة ميزان المدفوعات، سواء تعلق الأمر برصيد التجارة الخارجية أو رصيد المعاملات التجارية أو رصيد المعاملات الجارية أو رصيد ميزان القاعدة، عوامل مفسرة لتغيير سعر الصرف في المدى المتوسط، فحدوث عجز في ميزان المدفوعات التجاري يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف.

والأثر المعاكس نلاحظه في حالة انخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية، وأهمية هذه الأرصدة تزيد باعتبار أن لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالملاحظ أن الدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها إلى تأثير الميزان التجاري، والعكس في حالة معدل تضخم منخفض.

كما أن معدلات الفائدة هي التي تحكم حركة تدفق رؤوس الأموال في المدى الطويل والقصير وهي محتواه في ميزان المدفوعات.

فالقيام بعملية التنبؤ المستندة على الأرصدة المذكورة سابقا فإنه يجب مراقبة مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالحسابات الخارجية والتي يمكن إجمالها في خمسة معدلات:

معدل تغطية الصادرات للواردات؛

معدل ارتفاع وانخفاض الاحتياطات الرسمية للدولة؛

معدل توسيع الصادرات وتنوعها

معدل زيادة عرض النقود؛

معدل حزمة اليدين.

فبمتابعة مختلف هذه المؤشرات من الممكن أن نستخلص مجموعة من المنبهات

والدلالات على تغيير مرتقب لسعر الصرف¹.

¹ عبد المجيد قدي، نفس المرجع السابق، ص: 128-129.

المبحث الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف و النظريات المفسرة لسعر الصرف

سعر الصرف، وهو القيمة النسبية لعملة مقابل عملة أخرى، يتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية، ويخضع لتغيرات مستمرة تؤثر بشكل مباشر على التجارة الدولية والاستثمارات والأسواق المالية، تتعدد النظريات التي تحاول تفسير آليات تحديد سعر الصرف، بدءاً من نظرية تعادل القوة الشرائية التي تربط بين أسعار السلع والخدمات في مختلف الدول، وصولاً إلى نظريات أكثر تعقيداً تأخذ في الاعتبار عوامل مثل أسعار الفائدة والتوقعات المستقبلية والتدخلات الحكومية، فهم هذه النظريات يساعد على استيعاب ديناميكيات أسواق الصرف وتأثيرها على الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: كيفية تحديد سعر الصرف

1- الحالة الأولى: وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشرة بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

2- الحالة الثانية هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط ويتم هنا تحديد سعر الصرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يومياً حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى. وقد تتدخل السلطات النقدية أحياناً وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

3- الحالة الثالثة: هي حالة الارتباط بسلة من العملات وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسبة التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية .

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسعر الصرف

الفرع الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية¹

إن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقورا بالعملة الأجنبية فإذا افترضنا أن:

$$R = \text{هو سعر الصرف}$$

$$Pa = \text{مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية}$$

$$Pb = \text{مستوى الأسعار العالمية مقورا بإحدى العملات العالمية}$$

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقا للنظرية:

$$R = Pa/Pb \dots \dots \dots (1)$$

وبصورة أخرى

$$R \cdot pb = pa \dots \dots \dots (2)$$

¹-سامية منصورى : دراسة قياسية لبعض محددات الصرف الجزائري ، مذكرة تخرج ماستر اكاديمي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2015/2014، ص 16

إذ إن منطوق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية، كما هو معروف كان قياس مستويات الأسعار يتم عم طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار ويمكن إيضاح ذلك

$$R_1 = R \cdot pa_o / pb_o \quad (3)$$

R_1 = سعر الصرف الجديد

R = سعر الصرف القديم

Pb_o = الرقم القياسي لتغيير في الأسعار العالمية

Pa_o = الرقم القياسي لتغيير في الأسعار المحلية

وقد تبين هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في الدولتين، وإن ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائياً، وهذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستردادات والطلب عن الصرف الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبي، وتفترض هذه النظرية عدم حدوث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب)، وتفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، وفي ضوء هذه الفروض التي تعتمد عليها نظرية تعادل القوة الشرائية فإنه يمكن توجيه الانتقادات الآتية¹:

1- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن سنة

وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار؛

¹ - سامية منصورى: مرجع سابق، ص 17

- 2- تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الاستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد؛
- 3- تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب سعري في الصادرات وأثر الرقابة في النقد؛
- 4- النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين و ظهور السلع البديلة في مستوى الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف.¹
- وبرغم من الانتقادات السابقة فإن هذه النظرية لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف، إذ حاول فريق من الباحثين تعديل الصياغة الأولية المبسطة لنظرية تعادل القوة الشرائية مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان بحيث تجري المقارنة بين كل من سعر الصرف ومستوى الأسعار المحلية ومستوى الأسعار العالمية خلال مدتين زمنيتين هما: (n) و (n+1)
- وفي ضوء هذا التعديل نحصل على المعادلة الآتية التي تعبر عن نظرية تعادل القدرة الشرائية.

$$R2 = R \cdot N \frac{Pa.n}{Pb.n} : \frac{(Pa.n+1)}{(Pb.n+1)} (R \cdot n + 1) \dots\dots\dots (4)$$

R2 = سعر الصرف الجديد بعد التعديل

Rn = سعر الصرف في المدة الزمنية الأولى

Rn+1 = سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية

Pa. n = مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الأولى

pa. n + 1 = مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الثانية

¹ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص: 21 - 22

تدلنا المعادلة رقم (4) على أن النسبة بين سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية ومستوى الأسعار العالمية في N وسعر الصرف في المدة الزمنية الأولى $(n+1)$ بغض النظر عن ضرورة تطابق سعر الصرف في كل مدة في المدة الزمنية $n+1$ مقسوما على النسبة بين مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية n ومستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية n بغض النظر عن ضرورة تطابق سعر الصرف في كل مدة زمنية مستقلة مع النسبة بين مستويات الأسعار.

غير إن صياغة المعادلة لنظرية تعادل القدرة الشرائية تعرضت هي الأخرى بدورها إلى الانتقاد، فسعر الصرف لا يتغير فقط نتيجة لعدد من المتغيرات الذاتية المستقلة، فمثلا عند حدوث زيادة في الدخل القومي هذه الزيادة تؤدي بدورها إلى ارتفاع كل من الطلب على السلع المحلية والطلب على الاستيرادات (السلع الأجنبية) فإذا كانت الاستيرادات تتسم بأنها ذات مرونة كاملة.

الفرع الثاني: النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف¹

تركز هذه النظرية على إن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية لطلب على النقود، إذ إن عرض النقد في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية الوطنية المتمثلة بالبنك المركزي، أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة حيث يمارس سعر الفائدة تأثير أهم في تحديد سعر الصرف فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف.

ويحدث العكس في حالة خفض سعر الفائدة، إلا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعملان في اتجاهين متضادين، ويلغي كل منهما أثر الآخر ويمتتع حدوث أي تغيير في سعر الصرف، فإذا ما انتفى مثلا حدوث تغيير متوقع في

سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص: 27-28.¹

المعروض النقدي في المستقبل القريب فسعر الصرف لن يتأثر كثيرا نظرا لأن سعر الفائدة الاسمي سوف ينخفض نتيجة للانخفاض المتوقع في المعروض النقدي، وفيما يأتي التوصيف الرياضي لهذه النظرية وفقا للمعدلات الآتية:

$$y' \dots\dots 1 \quad M = PK(i)$$

$$Y^* \dots\dots\dots 2 \quad M^* = P^* K(i^*)$$

$$P = Rp^* \dots\dots\dots 3$$

$$R = p/p^* \dots\dots\dots 4$$

$$y^*/M^*K(i,R = MK(i^*) \quad Y \dots\dots\dots 5$$

إذ إن

$$M = \text{عرض النقد}$$

$$P = \text{المستوى العام للأسعار}$$

$$i = \text{معدل الفائدة الاسمي}$$

$$Y = \text{مستوى الدخل الحقيقي}$$

$$R = \text{سعر الصرف (معبر عنه بوحدات العملة المحلية لكل وحدة واحدة من العملة الأجنبية)}$$

$$K = \text{الطلب على النقود}$$

$$* = \text{البلد الأجنبي}$$

$$Y, P = M/K(i) \text{ من المعادلة (1) نحصل على}$$

$$P^* = M^*/K(i^*) \text{ من المعادلة (2) نحصل على}$$

تبين المعادلات السابقة أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية $k(y, i)$ يرتبط سلبيا بسعر الفائدة الاسمي وإيجابيا بمستوى الدخل الحقيقي، إذ يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بنسبة لنظيره في الخارج، مما

يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر سلباً في الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي.¹

الفرع الثالث: نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف

تعتمد هذه النظرية على النتيجة الأخيرة في ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف وملخصها هو أن سعر الصرف جزء من نظرية الأسعار ومن ثم فإن سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب.

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية. تتلخص هذه النظرية بالآتي:

1. بما أن ميزان المدفوعات وفقراته المختلفة هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية ومن ثم عرض البلد للعملة الوطنية، فإن وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية.
2. يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر آخر طبقاً لقوى العرض والطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليها.
3. إن ميزان المدفوعات هو العامل المستقل وإن سعر الصرف هو العامل التابع (وهو العامل الذي لا يتأثر ولا يؤثر على ميزان المدفوعات)².

الفرع الرابع: نظرية تعادل أسعار الفائدة

¹ سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات ، ط1 ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، الاردن، 2011، ص: 27-28.

² سمير فخري نعمة، نفس المرجع السابق، ص: 23-24-25.

حسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة تتخضع قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة، إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد أكثر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر والعكس صحيح، إذ أن الرفع من سعر الخصم في دولة ما من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار، باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، فيزداد الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف، ويحدث العكس عند انخفاض سعر الخصم.

يمكن تفسير كل هذا وفق التالي:

عند توظيف المستثمرين أموالهم (M) في السوق المحلية لمدة زمنية معينة سنة مثلا فإنهم يحصلون بعد مرور هذه الفائدة على ما قدره $M(1+i_d)$ حيث i_d هو معدل الفائدة السائد محليا.

حسب هذه النظرية يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل هذه الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف العاجل (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_e وإعادة بيعها بسعر الصرف الآجل بشكل يمكن الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية.

ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا كما يلي:

$$M(1 + i_d) = \frac{M}{cc} (1 + i_e) ca$$

حيث أن:

cc : سعر الصرف العاجل.

ca : سعر الصرف الآجل.

i_d : سعر الفائدة الاسمي المحلي

i_e : سعر الفائدة الاسمي الأجنبي

وبالتالي تصبح المعادلة:

$$\frac{ca}{cc} = \frac{1 + i_d}{1 + i_e}$$

رغم أن نظرية تعادل معدلات الفائدة قد نجحت في تفسير تغيرات سعر الصرف، فقد اعتبرت إطاراً

مرجعياً لتفسير الفارق بين سعر الصرف العاجل والآجل وحركات رؤوس أموال، إلا أنها لم تحقق في أرض الواقع¹.

المطلب الثالث: دراسات سابقة على سعر الصرف.

تناول موضوع سعر الصرف جملة من الدراسات القياسية، اهتمت بدراسة العلاقة طويلة الأجل الموجودة بين سعر الصرف، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي بإمكانها التأثير على التوازن الداخلي والخارجي.

الفرع الأول: الدراسات المحلية السابقة حول سعر الصرف

- دراسة لتقدير نموذج لسعر الصرف التوازني في الجزائر أعتمد فيها على النموذج الذي تم تقديره من طرف (Edwards1989) الذي يفترض أن الاقتصاد صغير ومفتوح يعتمد على إنتاج نوعين من السلع، سلع موجهة للتصدير (النفط حالة الجزائر) و سلع غير قابلة للتجارة. ويفترض النموذج عدة قيود تهدف إلى إنشاء نقطة ارتكاز مبسطة يمكن من خلالها تحليل الطريق الديناميكي والعملية الضابطة لسعر الصرف الحقيقي بشكل قوي. وبعد ذلك يمكن إرخاء هذه الافتراضات مما يؤدي إلى بيئة واقعية.

¹سليمة بوعودة، اثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص، 29

باختصار فإن هذا النموذج يهدف إلى بحث تأثير المتغيرات الأساسية على القيمة الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي في الأجلين القصر والطويل.

- عمر حميدات (2011)، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر،

رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، ولدراسة هذا الموضوع تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية: إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات، وما هي نتائج تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري؟ للإجابة على الإشكالية استعمل الباحث المنهج التحليلي من خلال الاعتماد على مجموعة من الإحصائيات التي لها علاقة بالبحث وتحليلها لتبيان أبعاد الدراسة في الفترة بين 1994-2008 وقد

توصل الباحث إلى النتائج التالية :

أن ميزان المدفوعات لا يتأثر سلبا فقط من تقلبات أسعار الصرف، فسعر الصرف قد يكون له آثار ايجابية على ميزان المدفوعات للبلد المعني، كما أن سعر الصرف يعتبر آلية فعالة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات وذلك إما عن طريق انتهاج سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، ولكن ذلك يتطلب توفر عدة شروط أو عن طريق سياسة الرقابة على الصرف، وأن الانخفاض للدولار الأمريكي أمام اليورو له آثار سلبية ومباشرة على الاقتصاد الجزائري وخاصة على ميزان المدفوعات.

- موساوي سمية وبن الزاوي عبد الرزاق (2018): شملت هذه الدراسة آثار

المتغيرات

الاقتصادية على سعر الصرف الحقيقي كدراسة حالة الجزائر فيما يخص النفط، معدلات التضخم، معدلات الفائدة، وكانت هذه الدراسة تهدف إلى إظهار العلاقة بين آثار المتغيرات

المذكورة سابقا على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر مركزا على الأزمة النفطية الأخيرة سنة 2014

اتبعت المنهج التحليلي باستخدام ادوات القياس الاقتصادي وتوصلت نتائج هذه الدراسة في الجانب النظري الى ان تقلب المتغيرات الاقتصادية يؤدي إلى تذبذب قيمة الدينار أما الجانب التطبيقي هناك علاقة طويلة بين متغير سعر الصرف الحقيقي والمتغيرات الاقتصادية حسب ما أوضحه نموذج تصحيح الخطأ.

- دوحة سلمى"أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014

وتوصلت إلى النتائج التالية :

إن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري،

وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

- ماحي زكرياء دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر

(2000-2022)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD تخصص: دراسات كمية في التجارة الدولية، هدف من خلال هذه الدراسة لقياس واختبار العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) حيث اتضح وجود أثر عكسي لتقلبات سعر الصرف الرسمي على معدل تغطية الصادرات للواردات، وذلك

بعد استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط على سلسلة زمنية سنوية لسعر الصرف الرسمي ومعدل تغطية الصادرات للواردات ، أما باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الذي طبق على سلاسل زمنية سنوية لمحددات سعر الصرف المتمثلة في:

سعر الصرف الرسمي، سعر البترول، معدل نمو الناتج المحلي، معدل التضخم وأسعار الفائدة على الودائع، لدراسة علاقتها مع سلسلة زمنية سنوية تمثل رصيد الميزان التجاري، فقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين محددات سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري، ووجود علاقة بين بعض المتغيرات المستقلة (سعر البترول ومعدل التضخم) والمتغير التابع (رصيد الميزان التجاري) في الأجل القصير.

- دراسة عبد الجليل هجيرة (2012)، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان .
وتهدف إلى دراسة تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار الأمريكي وأثرها على الميزان التجاري في الجزائر، حيث تم استعمال أساليب كمية والأدوات التحليلية الإحصائية كالسلاسل الزمنية و توصلت الباحثة من خلال الدراسة لا أنه إلى توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأورو، و الدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري الجزائري ومن خلال الدراسة تبين بأن صادرات الجزائر تركز على منتج وحيد ألا وهو البترول وبالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط، ومنه فتدعيم وترقية مختلف القطاعات الأخرى أي ماعدا قطاع المحروقات يساعد في تنويع الصادرات .
وتوصلت إلى أنه توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو والدولار، ورصيد الميزان

التجاري الجزائري، كما أثر إن انخفاض الدولار على الدول النفطية أثر له مزدوج، يتمثل في: أولاً انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية بنسب تعادل انخفاض الدولار، فكل ما

يتم تحقيقه من أرباح جراء ارتفاع أسعار النفط يذهب أغلبه إلى الدول الصناعية حيث أن هذه الأخيرة تشتري النفط بعملة قوية مستفيدة من الضعف في سعر صرف الدولار ، ويتمثل الاثر الثاني في ارتفاع قيمة الواردات من خارج منطقة الدولار، فيتوجب على الدول النفطية شراء الكثير من السلع من دول ذات عملات قوية، فينتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم نسبياً.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة حول سعر الصرف.

أولاً: دراسة إبراهيم محمد الصافي¹ : والتي تهدف إلى معرفة العلاقة بين المتغيرات التي تؤثر في سعر الصرف وتتأثر بها، كما هدفت إلى معرفة أهم التطورات التي مر بها سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1980-2015) كما هدفت إلى معرفة أهم معوقات استقرار سعر الصرف في السودان توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف كمتغير تابع والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير مستقل، أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوحدة واحدة تصاحبها زيادة بمقدار 0.94 في سعر الصرف
- هناك علاقة طردية بين حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي وسعر الصرف، أي أن وجود احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي يؤدي إلى استقرار سعر الصرف.

ثانياً: دراسة Patrik Sabourin René Lalonde : حاول الباحثان في هذه الدراسة نمذجة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي للفترة 1992-2003 وخلص الباحثين إلى أن العوامل الأكثر تأثيراً على سعر

¹- إبراهيم محمد الصافي: أهم محددات سعر الصرف في السودان باستخدام نماذج المعادلات التامة (1980-2015)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، فبراير 2018

الصرف هي أسعار البترول ومستوى الإنتاجية، وتحلى ذلك من خلال اختبار عشرة سنوات¹.

ثالثاً: دراسة ريم محمود رزان زينة: هدف هذا البحث إلى دراسة محددات سعر الصرف الحقيقي في سورية خلال الفترة 1990-2011 تم تطبيق اختبار متجه الانحدار الذاتي Vector Auto VAR (Regression) لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي والعوامل المؤثرة عليه و تطبيق اختبار غر للسببية Causality Granger لمعرفة اتجاه العالقة بين هذه المتغيرات، كما تم. إلى جانب ذلك، وتم تطبيق دوال الاستجابة IRF Impulse Response Functions وتحليل مكونات التباين Variance Decomposition لمعرفة مدى مساهمة هذه المحددات في تفسير تقلبات سعر صرف حقيقي لليرة السورية تناولت الدراسة ثمانية محددات السعر الصرف الحقيقي وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل النمو الاقتصادي العرض النقدي، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، سعر الفائدة الحقيقي، شروط التبادل التجاري، والاستقرار السياسي².

الفرع الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

نلاحظ أن الدراسات السابقة التي أشارنا إليها كانت متنوعة فيما بينها من حيث وجهة تناولها لموضوع علاقة سعر الصرف بالمتغيرات الاقتصادية (التضخم، معدل الفائدة، الميزان التجاري، الصادرات والواردات... الخ)، من خلال الدراسات السابقة سنقوم بذكر أوجه الشبه والاختلاف.

¹ - René Lalonde, Patrik Sabourin René Lalonde, Modélisation et prévision du taux dechange réel effectif Américain. Staff Working Papers 03-3, Bank of Canada.

² - ريم محمود رزان زينة محددات سعر الصرف الحقيقي في سورية خلال الفترة (1990-2011)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 37، العدد 4، (2015)

توصلت الدراسات العربية رغم اختلاف النتائج من باحث لآخر حسب طريقة او المنهج المتبع في البحث و الحدود الزمنية و المكانية ، إلى نتائج متقاربة نوعا ما، حيث تتفق في أن تغيرات سعر الصرف تسببت في خسائر لقيمة العملة في الجزائر حيث لم تنجح في تحقيق تطور في التجارة الخارجية بسبب الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري . فيما توصلت الدراسات الأخرى الأجنبية التي أجريت حول الموضوع والتي تمت على مجموعة من الدول غير الجزائر إلى نتائج متباينة بسبب اختلاف الطريقة والمكان والزمان، حيث أن الدراسات التي أجريت حول دول متقدمة وصناعية كبرى، توصلت إلى نتائج عكس الدول النامية والتي تتميز بخصائص اقتصادية تميزها عن الدول المتقدمة، وخاصة النفطية منها.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر سعر الصرف سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى كعنصر هام في اقتصاديات الدول وهذا نظرا لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب مختلفة، فمن ناحية التصدير والاستيراد، فإنه يؤثر بأسعار السلع المحلية المباعة للأجانب وكذا في تكاليف استيراد السلع المنتجة من قبل الأجانب، وانتهت هذه الدراسة إلى تحديد جملة من العوامل المحددة لسعر الصرف من الناحية النظرية التي سوف يتم التطرق إلى أثرها على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي قياسيا خلال الفترة (2000-2020)

الفصل الثاني

الفصل الثاني: دراسة قياسية
لمحددات سعر الصرف في
الجزائر خلال الفترة (2000-
(2022

تمهيد

من خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة وتحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر الصرف، وبعد تعرضنا ضمن الجزء النظري لأهم الجوانب المتعلقة بسعر الصرف لاسيما تلك المتعلقة بمحدداته، سوف نحاول في هذا الفصل التطبيقي دور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من الناحية القياسية وذلك باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي والتحليل الإحصائي، ومن هنا ستحاول معرفة تطور سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة، وكذا تطور هذه المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف في الجزائر، وأخيرا محاولة البحث على أحسن نموذج من بين تلك المدروسة والتي تحاكي الواقع المحددات سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري خلال نفس فترة الدراسة ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيم الفصل الثاني الخاص بالجانب التطبيقي إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر؛

المبحث الثاني: تطور محددات سعر الصرف في الجزائر؛

المبحث الثالث: قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر صرف الدينار

الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2022) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي

للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) .

المبحث الأول: واقع سعر الصرف في الجزائر

يشكل سعر الصرف في الجزائر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حالة الاقتصاد الوطني وتأثيره على مختلف القطاعات، ويتأثر سعر الصرف بعوامل داخلية وخارجية متعددة، منها السياسات النقدية التي تتبعها السلطات الجزائرية، والتطورات الاقتصادية العالمية، وأسعار النفط، وحجم التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تغيرات طول الفترة حاولت السلطات الجزائرية من خلالها تطوير نظام صرف يحقق أهدافها ويلتئم الاقتصاد الجزائري من خلال حمايته من الصدمات الخارجية، وقد مر هذا النظام بمراحل تخللتها قرارات للسلطات النقدية الجزائرية يمكن إيجازها فيما يلي :

الفرع الأول: تطور نظام صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1962-1986

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل:

1- المرحلة الأولى : من 1962-1963

ميز هذه المرحلة التي تلت الاستقلال مباشرة بقاء الجزائر منتدبة ضمن منطقة الفرنك الفرنسي حيث اعتمد نظام الصرف آنذاك على القواعد التالية:

• حرية انتقال وتحويل رؤوس الأموال داخل منطقة الفرنك الفرنسي التي تضم جل المستعمرات الفرنسية

وحرية قيام التجارة البينية داخل منطقة الفرنك الفرنسي؛

• مراقبة الصرف عند القيام بالمعاملات التجارية التي تتم بين منطقة الفرنك والدول الأخرى؛

• لقد أدى التحرير الكلي للمعاملات التجارية مع الخارج إلى استنزاف رؤوس الأموال الجزائرية واختلال

ميزان المدفوعات الجزائري مما أجبر السلطات الجزائرية على إنشاء جهاز للرقابة على الصرف الأجنبي بموجب القانون رقم 36 - 111 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 والذي نص على أن الجزائر لم تعد جزءا من منطقة الفرنك الفرنسي ونص أيضا على أن للجزائر سياستها النقدية والمصرفية المستقلة.

2- المرحلة الثانية من 1964 إلى 1973:

بداية من سنة 1964 كان النظام المتبع هو النظام النقدي الدولي وفقا لما تقتضيه اتفاقية بريتون وودز حيث حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غرام من الذهب¹، وهو نفس سعر صرف الفرنك مقابل الذهب وقد تم إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في 10 أبريل سنة 1964² وقد استقر سعر صرف الدينار الجزائري عند ذلك المستوى إلى غاية 1969 حيث تقرر تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي نتيجة لهجمات المضاربة حيث تزامن ذلك مع انخفاض طفيف مقابل الدولار الأمريكي وارتفعت قيمته بالنسبة للفرنك الفرنسي حيث أصبحت قيمة الدينار 1.25 فرنك ولقد تزامن الوضع مع تطبيق مخطط الثلاثي

الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية ومن بين أسباب

استقرار سعر صرف الدينار الجزائري عند هذا المستوى تذكر ما يلي:

- الرقابة الصارمة على الصرف الأجنبي³؛
- الرقابة الصارمة على التجارة الخارجية من خلال ما يلي:

¹-القانون رقم 64-11 المؤرخ في 10 افريل 1964

²-شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الاكاديمية

للدراستات الاجتماعية و الانسانية، العدد 5، الجزائر، 2011، ص122

³-بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك: اثار تغير سعر صرف اللورو الدولار الامريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد27، الجزائر، 2007، ص 2012.

- تطبيق نظام الحصص؛
 - تطبيق تراخيص الاستيراد والتصدير؛
 - منع الخواص من ممارسة التجارة الخارجية واحتكار نشاطها من طرف الدولة؛
 - برامج العقود والاتفاقيات الثنائية مع الخارج قصد توسيع المبادلات الخارجية؛
- لقد أدى تراجع الفرنك الفرنسي مقابل العملات الأجنبية إلى انخفاض وتراجع الدينار الجزائري أيضا مما أجبر السلطات الجزائرية على إعادة تقييم تكاليف المشاريع الاستثمارية في إطار المخطط الرباعي الأول -1973/1970-¹

3- المرحلة الثالثة من 1974 إلى 1986

بعد انهيار نظام بريتون وودز سنة 1971 والتخلي عن ربط العملات بالذهب وتطبيق مبدأ تعويم أسعار الصرف اتجهت الجزائر من جانفي 1974 إلى تطبيق نظام صرف جديد يتمثل في ربط سعر صرف الدينار الجزائري بسلة من العملات مكونة من 14 عملة (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك السيلينغ النمساوي الفرنك البلجيكي الفرنك الفرنسي الكورن الدنماركي الجنيه الأسترليني، الكورن الترويجي، الليرة الإيطالية، الفلويين الهولندي، الكورن السويدي الفرنك السويسري البيسطاس الإسبانية)² وقد كان الهدف من هذا الربط هو الحفاظ على استقرار الدينار الجزائري وكذا ضمان استقلالته عن العملات الأجنبية والابتعاد عن خطر التقلبات في أسعار الصرف ويتيح أيضا للسلطات النقدية التدخل في حالة الارتفاع أو الانخفاض.

¹-محمود حميدات، مرجع سابق، صفحة 156

²- عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1990 - 2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية الجزائري،

لقد تزامن انتهاء نظام صرف جديد مع تطبيق المخطط الرباعي الثاني (1974) - (1977) مما حتم على السلطات النقدية استعمال نظام الصرفي الجديد قصد مواكبة متطلبات المرحلة المتمثلة في:

• ضمان استقرار سعر صرف الدينار الجزائري للسماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بالتنبؤات في المدى الطويل والمتوسط وجعلها في مأمن عن التقلبات الحادة الأسعار
الصرف

• تقييم الدينار الجزائري بقيمة تسمح للمؤسسات الوطنية من تخفيف أعباء وتكاليف التجهيزات والمواد الأولية.

الفرع الثاني: تطور نظام سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1987-2022

يمكن تقسيمها الي ثلاثة مراحل :

1- مرحلة الاولى :من 198 الى 1994

تميزت الفترة السابقة بالاستقرار الإداري لسعر الصرف حتى سنة 1986 حيث أدى الانخفاض في أسعار النفط إلى حدوث أزمة في الاقتصاد الجزائري تمثلت في عجز في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، ما أدى إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي إثر تدني قيمة الصادرات نتيجة لتابعة الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات باعتباره المورد الوحيد للمداخيل التي تستعمل لتغطية نفقات استيراد وسائل الإنتاج مما أوجب القيام بإصلاحات هيكلية مست كل جوانب الاقتصاد الجزائري من حيث التنظيم والتسيير، وكان للسياسة النقدية والمالية جانب من الإصلاحات لما تكتسيه من أهمية بالغة حيث تم التخلي عن نظام الصرف السابق المرتبط بسلة من العملات إلى نظام صرف قابل للتعديل وفقا للآلية الانزلاق التدريجي التي طبقت خلال الفترة (1987) - (1991) حيث مكنت من إجراء تعديل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات

الأجنبية، تمت عملية الانزلاق التدريجي تحت رقابة السلطات النقدية ويرجع تطبيق آلية الانزلاق التدريجي إلى الأسباب التالية¹:

- تراجع احتياطات الصرف المتاحة
- زيادة ثقل المديونية الخارجية
- الهوة الكبيرة بين سعر صرف الحقيقي وسعر صرف التوازني.

الجدول التالي يوضح التعديلات التي مست سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال ذات الفترة.

الجدول رقم 01 تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال

الفترة 1987-1994

1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	السنوات
35.1	23.3	21.8	18.5	9.0	7.6	5.9	4.8	متوسط سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار امريكي

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول يتضح ان سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي انتقل من 4.7 دينار مقابل دولار واحد سنة 1987 الى 7.6 دينار مقابل دولار واحد سنة 1989 ، ثم 16.569 دينار مقابل الدولار واحد في سنة 1991 ، وكان ذلك يهدف للوصول الى المستوي التوازني الذي يسمح بالاستقرار وتحرير التجارة الخارجية، وقد قامت السلطات النقدية بتخفيضات متتالية لسعر صرف الدينار مقابل الدولار ليصل الي 17.76 دينار مقابل الدولار في اواخر مارس 1991².

¹- عبد الرزاق بن الزاوي : سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الاردن ،

2016،ص124

-بلغزوز بن علي : محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،

2008²،ص2018

أقرت السلطات النقدية تخفيض سعر الدينار بمعدل 22 بمئة بتاريخ 30 سبتمبر 1991 وفقا للاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي وفقا لمقتضيات برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد حيث أصبح معدل صرف الدينار الجزائري 22.5 دينار مقابل دولار امريكي واستقر عند هذا المستوى الى غاية سنة 1994 وكان الهدف من التعديل هو جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل بالنسبة للعملاء الخارجة خلال المعاملات التجارية مع الخارج¹.

2- المرحلة الثانية: من 1995 الى 2000

مع نهاية سنة 1994 شهد نظام صرف الدينار الجزائري تغييرا في نمط تحديد سعر الصرف حيث تم التخلي عن نظام الربط بسلة من العملات وظهور الية جديدة لتحديد سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية تعتمد اساسا على قواعد العرض و الطلب ويمكن تقسيم هذه الفترة الى ثلاثة مراحل:

- **مرحلة مجالس العملة :** سميت أيضا بجلسات التثبيتfixingبداية من 1 نوفمبر 1994 تم إقرار تنظيم جلسات كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية تضم ممثلي البنوك التجارية برت إشراف البنك الجزائري، يتم خلال الجلسة عرض المبلغ المتاح من العملات الاجنبية معبر عنه بدلالة العملة المحورية الدولار الامريكي بسعر صرف ادني تم تقوم البنوك بطلب المبالغ التي تحتاجها ويتم تعديل سعر صرف الدينار الجزائري من خلال عرض بنك الجزائر وطلب المصارف التجارية للعملات الصعبة على ان يتم تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة عند اقل عرض ، استمر العمل بهذا النظام الى غاية نهاية ديسمبر 1995

¹-بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008،

- مرحلة انشاء سوق الصرف بين البنوك : تم انشاء السوق تنقيدا لما جاءت ه التعليمية الصادرة عن بنك الجزائر رقم (95) - 08 المؤرخة في 23 ديسمبر 1995 وهي سوق تضم كل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية بالإضافة إلى بنك الجزائري حيث يقوم المتعاملون داخل هذه السوق ببيع أو شراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار حسب الحالة (الفائض أو الحاجة) ، حيث تنقسم السوق إلى سوق فورية spot وأخرى أجلة forward على أن يتم تحديد سعر صرف الدينار الجزائري حسب العرض والطلب، ويتاح للمتعاملين القيام بالعمليات التالية داخل السوق :
 - بيع وشراء العملات الصعبة القابلة للتحويل للدينار الجزائري مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل أيضا للبنوك غير المقيمة
 - بيع العملات الأجنبية المودعة في حسابات العملة الوطنية القابلة للتحويل للدينار الجزائري مقابل الدينار الجزائري
 - بيع وشراء العملات الصعبة القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
 - القيام بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية بالعملة المحلية.
- كان إنشاء سوق الصرف بمثابة الخطوة الأولى لتطبيق نظام تعويم الصرف مع ضمان مراقبة تحركات سعر الصرف من طرف البنك المركزي وضمان عدم حدوث تغيرات كبيرة على سعر الصرف، مما أدى إلى ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي بالإضافة لتوفير ضمانات للمستثمرين الأجانب تتيح لهم تحويل أرباحهم المحققة إلى بلدانهم¹.

1- بالطاهر علي : سياسة التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد، السداسي

الثاني، جامعة حسيبة بن

بوعلي، الشلف الجزائر، 2004، ص190

- مرحلة ما بعد 1994

استمر العمل بالنظام السابق الذي يقتضي عقد جلسات يومية تضم بنك الجزائر والبنوك التجارية والمؤسسات المالية لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري وفقا لآليات العرض والطلب إلا أنه خلال فترة التصحيح الهيكلي فقد الدينار الجزائري جزءا كبيرا من قيمته فقد انتقل من 22.5 سنة 1994 إلى 58 دينار جزائري لكل دولار واحد سنة 1998 ثم واصل الدينار الجزائري التراجع مقابل الدولار الأمريكي فوصل إلى حدود 75 دينار جزائري مقابل 1 دولار.

3- المرحلة الثالثة : من 2001 الي 2022

استطاعت الجزائر خلال الفترة 2015 تقلص حجم الديون الخارجية وبالتالي التخلص من تأثيرها على النمو الاقتصادي فقط تمكنت من تقليص المديونية تجاه نادي باريس من 20.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.6 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 0.5 مليار دولار سنة 2010 ثم إلى 347.5 مليون دولار سنة 2013 ما جعل الجزائر تلتفت إلى إعادة تنظيم سياساتها الاقتصادية وإعادة تقويم مؤشرات الاقتصاد الكلي لديها¹.
لقد تواصل العمل بنظام الصرف السابق إذ يتحدث سعر الصرف الدينار مقابل العملات الأجنبية من خلال مخرجات السوق البيئية على أساس العرض والطلب، حيث يبقى البنك الجزائري المصدر الأساسي للعملات الأجنبية،

¹-البيانات المنشورة على الموقع الرسمي لبنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>

الجدول رقم 02 يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي
(2001-2022)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل 1 دولار امريكي	77.2	79.7	77.4	72.1	73.3	72.6	69.3	64.6	72.6	74.4	72.9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل 1 دولار امريكي	77.5	47.9	80.6	100.7	109.4	111	116.6	119.4	126.8	135.1	142

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على البيانات البنك الدولي

من خلال الجدول يلاحظ ان سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي مستته
عدة تغيرات تزامنت مع الوضع الاقتصادي العالمي ، اد يتأثر بعدة عوامل خارجية وداخلية
ندكر منها :

- خلال الفترة 2000-2002 استمر انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار
الامريكي ويرجع هذا الانخفاض كنتيجة لتراجع قيمة الدولار مقابل اليورو وذلك
بفعل تأثير احداث 11 سبتمبر 2001.
- خلال الفترة 2003-2007 ادى تحسين اسعار البيروول المنتقل من 54.6 دولار
للبرميل الى 67.3 دولار للبرميل الى ارتفاع قيمة صادرات البترولية وبالتالي
انعكس ذلك ايجابا على قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي فأصبح
الدولار الواحد يساوي 69.36 ديناراً جزائرياً سنة 2007 بعدما كان يساوي
77.37 ديناراً جزائرياً سنة 2003
- ادت ازمة البترول سنة 2008 المتراجع من 150 دولار للبرميل سنة 2008 الى
40 دولاراً للبرميل سنة 2009 الى تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار

الأمريكي اذ أصبح الدولار الأمريكي الواحد يساوي 74.4 سنة 2010 بعد ما كان

يساوي 69.82 اواخر سنة 2007

- خلال الفترة 2010-2015 واصل الدينار الجزائري تراجعاً مقابل الدولار

الأمريكي كنتيجة للأسباب التالية :

- أزمة منطقة البورو
- الطلب المتزايد على الواردات أدى إلى ارتفاع الطلب على النقد الأجنبي مما أثر على قيمة الدينار الجزائري
- اتباع سياسة اقتصادية توسعية قصد تلبية متطلبات البرامج التنموية
- تراجع أسعار البترول في جوان 2014 أدى إلى تراجع مداخيل قطاع المحروقات الأمر الذي لتراجع الدينار بحوالي 20 بمئة مقابل الدولار الأمريكي
- عادت قيمة الدينار الجزائري للاستقرار خلال الفترة 2016/2018 مع تراجع طفيف ويعود طفيف ويعود هذا الاستقرار إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار البترول سنة 2017 و الانخفاض في معدلات التضخم المسجلات خلال الفترة
- سجل الدينار الجزائري خلال الفترة 2019-2022 تراجعاً مستمراً نتيجة للآزمة الصحية العالمية وتفشي وباء كوفيد 19 الذي أدى إلى تراجع الطلب على البترول و بالتالي انخفاض أسعاره و الذي أدى بدوره إلى تقلص إيرادات قطاع المحروقات مما جعل قيمة الدينار الجزائري تتراجع مقابل الدولار الأمريكي من 11936 سنة 2019 إلى 134.73 دينار جزائري سنة 2021 ثم 142 سنة 2022.

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف وسوق الصرف الموازنة في الجزائر

سعت الجزائر منذ استقلالها على غرار دول العالم إلى مراقبة حجم العملة الصعبة

المتداولة في أسواق العملات بها و مراقبة حركة العملات منها و إليها و لتحقيق ذلك

انشأت نظاماً لمراقبة الصرف.

الفرع الأول: تطور النظام الرقابة على الصرف الجزائري

عد إصدار قانون النقد والقرض 1090 حدث مفصليا في تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر إذ المميز مرحلتين مختلفتين:

المرحلة الأولى: نظام الرقابة على الصرف قبل قانون النقد والقرض 90 - 10

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى أربع فترات شهدت كل منها طريقة خاصة في التعامل مع الصرف الأجنبي فرضتها خصائص كل مرحلة:

الفترة الأولى 1962 - 1970: كان الهدف من وضع نظام للرقابة على الصرف في هذه المرحلة هو حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وتقليص حجم الواردات ما أمكن إلا في حدود ضيقة تتعلق بتنفيذ البرامج التنموية المسطرة وفق ما تتيحه الكميات المتوفرة من العملات الصعبة، واستعملت النظام السابقة بغرض الحد من انتقال رؤوس الأموال نحو الخارج وقد أقرت السلطات الجزائرية لتحقيق ذلك مجموعة من الإجراءات تذكر منها¹:

- تطبيق نظام الحصص حيث منعت عمليات الاستيراد إلا بوجود رخص بكميات محددة تمنحها وزارة مالية.
- احتكار القيام بممارسة التجارة الخارجية.
- إبرام اتفاقيات ثنائية قصد توسيع عمليات التصدير نحو الخارج.

الفترة الثانية 1971 - 1977: خلال هذه الفترة منحت الدولة الجزائرية بصفة احتكارية للشركات الوطنية حق القيام بعمليات الاستيراد كل حسب اختصاصه، وقد خصص غلاف

¹- جعفري عمار : اشكالية نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990 -2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2013/2012 ، ص 106

مالي سمي بالتراخيص الإجمالية للواردات قصد تلبية احتياجات الشركات التي تقوم باستيراد السلع حسب القطاع الذي تنتمي إليه إلا أن هذه الإجراءات نجم عنها مجموعة من المشاكل تمثلت في¹:

- ظهور النزاعات بين الوصاية والمؤسسات
- ظهور أزمات تتعلق بالندرة تسبب فيها المؤسسات المحتكرة لعمليات الاستيراد في ظل عدم وجود برامج استيراد وفق مجال زمني محدد؛
- تدهور خدمات ما بعد البيع التي تخص المعدات ووسائل الانتاج المستوردة..

الفترة الثالثة 1978 1987: تميزت الفترة بصدور القانون 78 - 02 بتاريخ 11 فيفري 1978 الذي تضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال تأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج، وقد تم بموجبه إقصاء الخواص من ممارسة في النشاط التجارة الخارجية، حيث تم إقامة علاقات مباشرة مع المصدرين الذين يزاولون نشاط التصدير في الدول أطراف التعاقد مما جعل عمليات التصدير والاستيراد تخضع لسلطة ورقابة مباشرة من طرف الحكومة.

منح القانون الخاص بالسوق العلاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية طابع الاستقلالية مما دفع أطراف التبادل لإبرام عقود متعددة لسنوات عديدة، كما سمع القانون للأشخاص المقيمين في الخارج يفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر على أن تستفيد هذه الحسابات من مكافآت².

¹- نعمان سعدي، سياسة الصرف في إطار برنامج التعديل الهيكلي الصندوق النقد الدولي برنامج التعديل الهيكلي الصندوق النقد الدولي دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر الجزائر، 1998، صفحة 105.

²- جعفري عمار: مرجع سابق، ص 107

الفترة الرابعة 1988 1990 : تضمن القانون 88 - 01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية والذي نتج عنه إسناد مهام جديدة المؤسسة البنك المركزي تمثلت في :

- المشاركة في تحضير القوانين المتعلقة بالصراف والتجارة الخارجية
- السهر على تطبيق القوانين
- إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملة الصعبة؛
- قيام البنوك التجارية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي لتمويل واردات المؤسسات من الخارج

• المرحلة الثانية: نظام الرقابة على الصراف بعد قانون 90 - 10

لقد أسس قانون النقد والقرض 90 - 10 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 لتحولات اقتصادية هامة مست عدة قطاعات على غرار قطاع النقد والتجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال فقد منح بموجبه بنك الجزائر إلى جانب مهمة إصدار النقود مجموعة من المهام الصلاحيات تتعلق بتنظيم وتوجيه حركة النقد وتوزيع القروض والحرص على حسن إدارة التعهدات المالية نحو الخارج والحفاظ على استقرار سوق الصراف والقيام بتوجيه ومراقبة الكتلة النقدية وضمان استقرار النقد داخليا وخارجيا وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك. كما أسس القانون نظاما جديدا للرقابة على الصراف يختلف عن سابقه فقد أسند عملية الرقابة مجلس النقد والقرض باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر من خلال الحرية المطلقة في منح رخص التحويل رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى الجزائر، بهدف الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

تم تبني سياسة سعر صرف المتعدد بشكل مؤقت خلال ثلاثة سنوات حيث يلاحظ وجود فرق بين سعر البيع وسعر الشراء قد يتجاوز 2% في بعض عمليات الصرف الجارية¹.

الفرع الثاني : الرقابة على الصرف في ظل تحرير التجارة الخارجية

بعدما تم إصدار نصوص قانونية تسمح لأي شخص طبيعي أو معنوي مدرج في السجل التجاري القيام بعمليات الاستيراد والحصول على القروض بالعملة الصعبة قصد تمويل العمليات ذاتها التي يقوم بها فقد أتيح أيضا حصول المصدر على تغطية مخاطر الصرف بالاتفاق مع بنك التوطين على شراء العملات الصعبة بهدف تغطية المدفوعات الخارجية، وقد سمح القانون لأصحاب الحسابات المفتوحة لدى المصارف القيام بسحب أموالهم وتحويلها بغرض تسديد ما يترتب عن العمليات التجارية مع الخارج.

أدى تحرير التجارة الخارجية إلى ارتفاع متزايد في حجم الواردات الأمر الذي دفع السلطات إلى إعادة النظر في القرارات السابقة واتخاذ جملة من القرارات التصحيحية كان أهمها:

- تشديد الرقابة على الصرف الأجنبي؛
- إقامة حظر على بعض الواردات.
- ترشيد وتوجيه القدرات المالية بالعملة الصعبة نحو القطاعات الإنتاجية وتمويل القطاعات المنتج

¹ محمد امين بربري: الاختيار الامثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر ،

- تم في أواخر 1992 إنشاء لجنة وزارية مكلفة بالإشراف على التجارة الخارجية وآليات تمويلها حيث أصبح بإمكان البنوك التجارية تمويل العمليات التجارية التي لا يتجاوز مبلغها 100,000 دولار أمريكي وأجلها من 18 شهرا إلى 36 شهرا، وتلى ذلك القرار قرار آخر يقضي بعدم استفاضة الواردات التي ليس لها أولوية من تسهيلات الحصول على العملة الصعبة، خلال ذات الفترة تبنت الجزائر برنامج تعديل الهيكلي تحت وصاية صندوق النقد الدولي حيث كان الهدف هو تحرير التجارة الخارجية فقد تم إزاله القيود بداية من 1994 بشكل تدريجي، وقد رافق ذلك تطبيق السلطات النقدية لسياسة صرف مرنة تهدف للمحافظة على تنافسية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الأسواق العالمية

- تخللت سنة 1995 إصدار القانون رقم 95 - 07 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 1995 المتعلق بتعديل القانون رقم 92 - 4 الصادر سنة 1992 والمتعلق بمراقبة الصرف الأجنبي تضمن إلغاء كل الضوابط على الصرف في تجارة السلع وتم إلغاء القيود على تجارة الخدمات تدريجيا¹؛

- في أواخر سنة 1995 تقرر من خلال التنظيم 0795 المؤرخ في 13 ديسمبر 1995 والتعليمة المؤرخة في 18 ديسمبر 1996 إنشاء مكاتب للصرف كما قام بنك الجزائر بموجب التعليمات 10، 96، 09، 96 في ديسمبر 1996 بتعيين حق الصرف وتوسيع الشبابيك القادرة على إنجاز هذه العمليات حيث يرخص المكاتب الصرف القيام بعمليات بيع وشراء للصرف مقابل العملة الوطنية

¹-محمد اللامين بربري ، مرجع سابق ، ص2018

وكذلك أوراق البنك وشيكات السفر المحررة بعملة قابلة للتحويل، ويرخص لكل بنك فتح مكتب للصراف وتمكنه منح تراخيص تحت مسؤولية الفنادق¹.

- في سنة 1990 قامت السلطات بإلغاء القيود المفروضة على منح النقد الأجنبي الموجه لتمويل الرحلات السياحية، وقد سبق ذلك منح البنوك التجارية الترخيص بصرف المدفوعات الخاصة بالصحة والتعليم في الخارج إذ يتم ذلك وفق سقف محدد يضعه بنك الجزائر.

¹- لخضر عربي صرف الدينار بين واقعية السوق وصندوق النقد الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006، ص 306

الفصل الثاني: دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

المبحث الثاني: تحليل بعض محددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

يعتبر سعر الصرف، أهم مؤشر اقتصادي حيوي والذي يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقدرته على المنافسة، يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في أداء الاقتصاد الجزائري. خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2020، شهدت الجزائر تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، كان لسعر الصرف دور محوري فيها.

المطلب الأول: تحليل اقتصادي لبعض المتغيرات الاقتصادية

يشكل التحليل الاقتصادي أداة أساسية لفهم سلوك الاقتصاديات المختلفة وتوقع اتجاهاتها المستقبلية. ومن أهم جوانب هذا التحليل هو دراسة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء الاقتصاد، هذه المتغيرات تتراوح بين تلك التي يمكن قياسها بشكل مباشر مثل معدل التضخم ومعدلات نمو الصادرات.

الفرع الأول: واقع التضخم في الجزائر

يشكل التضخم تحديا اقتصاديا مستمرا للعديد من الدول، بما في ذلك الجزائر فالتغيرات في أسعار السلع والخدمات تؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين، وتؤدي إلى تقلبات في الأسواق وتأثيرات سلبية على الاستثمار والنمو الاقتصادي لذلك، فإن تحليل واقع التضخم في الجزائر يكتسب أهمية بالغة، حيث يساهم في فهم أسباب ارتفاع الأسعار وتأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم 03: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2020)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
5,737	4,858	3,678	2,311	1,382	3,961	4,268	1,418	4,225	0,339	التضخم %
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
2,4151	1,951	4,269	5,591	6,397	4,784	2,916	3,254	8,891	4,524	3,911

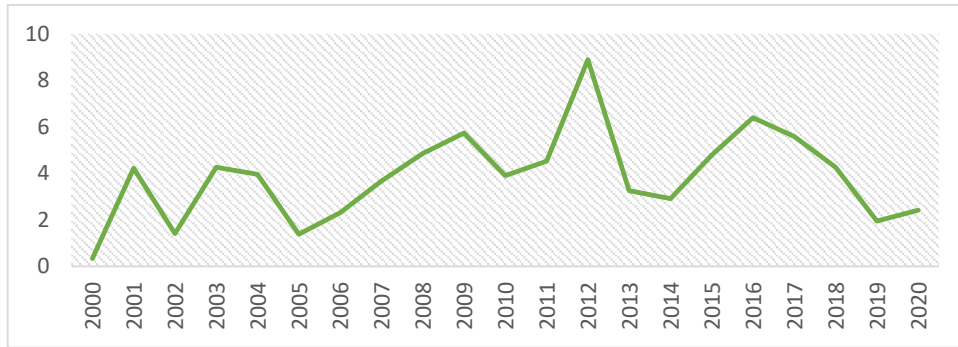
المصدر: إحصائيات البنك العالمي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=D>

[Z&most recent value desc=false](#)، تاريخ الإطلاع 2024/12/01 على الساعة

11:06 صباحا.

الشكل رقم 01: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن معدلات التضخم سنة 2000 كانت منخفضة بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، ومع بداية سنة 2001 ارتفعت معدلات التضخم 4,23% نتيجة انخفاض الصادرات النفطية وفي مقابل ارتفاع النفقات الحكومية واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2005 حيث انخفضت قيمته إلى 1,38% ويرجع سبب ذلك للارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام والذي أدى إلى زيادة إيرادات الدولة الجزائرية بشكل كبير، هذا الأمر سمح للحكومة بزيادة الإنفاق على المشاريع التنموية والبنية التحتية، مما ساعد على امتصاص جزء كبير من الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، كما طبقت الحكومة الجزائرية في تلك الفترة خطة خمسية للتنمية الاقتصادية، والتي ركزت على تنويع الاقتصاد وتوفير فرص العمل، هذه الخطة ساهمت في امتصاص جزء من القوى العاملة المتاحة، وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب على السلع والخدمات إلا أنه عاود

الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2012 بقيمة 8,89% ويرجع سبب ذلك للأثر الرجعي للزيادات حيث تم منح موظفي القطاع العام زيادات في الأجور بأثر رجعي، زيادات مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل مفاجئ، وارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي مما أدى إلى رفع القدرة الشرائية للأفراد ومنه زيادة الطلب بشكل كبير نتيجة السياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الدولة، ثم انخفض مرة أخرى ليصل إلى 2,92% نتيجة أن البنك قام بتبني أداة جديدة لامتصاص السيولة لستة أشهر ورفع معدل الاحتياطات الإجبارية، كما أن سعر الصرف كان خلال هذه الفترة مستقر، إلا أن هذا الانخفاض لم يستمر طويلاً وبدأ مرة أخرى في الارتفاع حيث قدر 5,59% سنة 2017 ثم إلى 4,26% سنة 2018 لينخفض مرة أخرى إلى 2,42% سنة 2020، نتيجة الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا، مثل حظر التجوال وإغلاق العديد من الأنشطة الاقتصادية، إلى تراجع ملحوظ في الطلب الكلي على السلع والخدمات، كما تسببت الجائحة في انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، وهو ما أثر سلباً على إيرادات الجزائر المعتمدة بشكل كبير على عائدات النفط، مما أدى إلى تقييد الإنفاق الحكومي.

الفرع الثاني: تطور الصادرات في الجزائر

بين التحديات والآفاق تشكل الصادرات ركيزة أساسية للاقتصاد الجزائري، وخاصة اعتمادها الكبير على عائدات النفط والغاز ومع ذلك، تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تنويع صادراتها وتعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية يتطلب تحليل واقع الصادرات الجزائرية فهماً عميقاً للعوامل المؤثرة في أدائها، والجدول التالي يبرز لنا تطور الصادرات.

الجدول رقم 04: تطور الصادرات خلال الفترة (2000-2020)

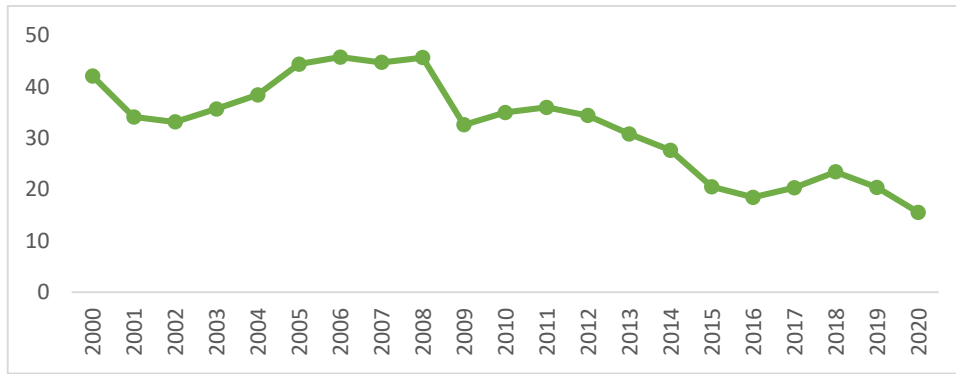
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
32,586	45,647	44,720	45,764	44,371	38,393	35,669	33,137	34,121	42,070	الصادرات %
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
15,535	20,408	23,423	20,334	18,487	20,528	27,619	30,799	34,383	35,988	34,988

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?location_s=DZ

تاريخ الإطلاع 2024/12/01 على الساعة 11:06 صباحا.

الشكل رقم 02: تطور الصادرات خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيمة معدلات نمو الصادرات قد بلغت 42,06% ويرجع سبب ذلك لزيادة إنتاج النفط والغاز خلال تلك الفترة، وأيضا الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات، إلا أنه انخفض إلى 33.13 % سنة 2002 نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية وبالتالي تراجع الإيرادات، كما أن الركود الاقتصادي الذي شهدته سنة 2002 أدت إلى تراجع عام في الصادرات، ومن ثم تحسنت الصادرات بنسب طفيفة حيث وصلت قيمتها 45.76% سنة 2008 ويرجع سبب ذلك إلى التحسن الكبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية باعتباره الأكثر فعالية في التجارة الخارجية، لتتراجع مرة أخرى إلى أقل من 15,53 % سنة 2020 بسبب ارتفاع سعر الصرف

بالنسبة للعمليات الأجنبية مما أصبحت الصادرات مقومة بأعلى وبالتالي أدت إلى انخفاض الصادرات وتزايد سعر الصرف الأجنبي، كما كان السبب أيضا في أزمة الرهن العقاري سنة 2008، وانخفاض أسعار النفط إلى أقل قيمة لها مما أدى إلى انخفاض الكبير في قيمة الصادرات خاصة النفطية، كما شهد عام 2020 أزمة صحية واقتصادية غير مسبوقة بسبب جائحة كوفيد-19. تسببت هذه الجائحة في انخفاض حاد في أسعار النفط، وهو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وبالتالي انخفاض الكبير في الصادرات النفطية، كما تم شل جل النشاطات الاقتصادية مما أثر بشكل كبير على قيمة الصادرات نتيجة تراجع معدل النمو بشكل كبير.

المطلب الثاني: تحليل بعض المتغيرات النقدية

يشكل تحليل معروض النقدي وتطور سعر الفائدة في الجزائر موضوعاً بالغ الأهمية فهو يساعدنا على فهم ديناميكيات الاقتصاد الجزائري وتأثير السياسات النقدية على مختلف القطاعات، حيث يرتبط معروض النقدي ارتباطاً وثيقاً بالتضخم والنمو الاقتصادي، بينما يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار والادخار والاستهلاك، والجدول التالي يبرز لنا تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2020.

الفرع الأول: تحليل تطور الكتلة النقدية

تعتبر الكتلة النقدية أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حالة الاقتصاد الجزائري، إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتضخم، ومستوى النشاط الاقتصادي، واستقرار النظام المالي، من خلال هذا التحليل، يمكننا فهم الآليات التي تساهم في تشكيل الكتلة النقدية وكيفية تأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مما يوفر أدوات لاتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

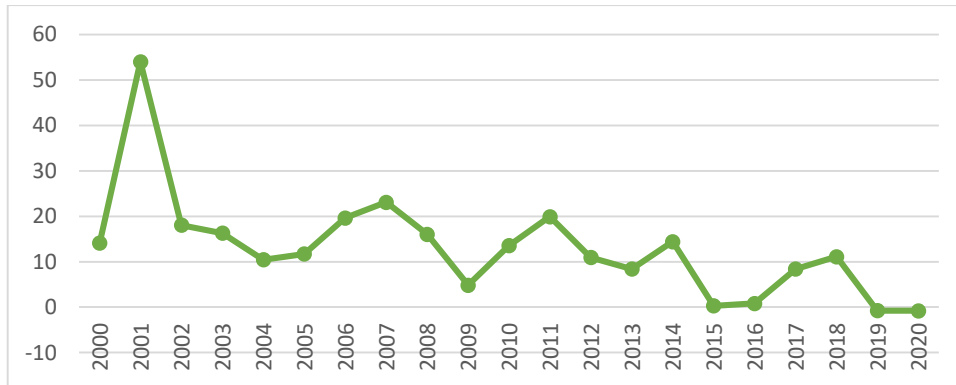
الجدول رقم 05: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2020)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
4,84	16,04	23,09	19,64	11,69	10,45	16,31	18,05	54,05	14,13	الكتلة النقدية %
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
-0,80	-0,76	11,10	8,38	0,82	0,30	14,42	8,41	10,94	19,91	13,55

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لكل من 2000 إلى 2021

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9>

الشكل رقم 03: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المعروض النقدي في تراجع مستمر خلال فترة الدراسة حيث أن سنة 2000 كانت نسبة المعروض هي 14,13% وارتفعت سنة 2001 إلى 54,05% ويرجع سبب ذلك إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري في تلك السنة، وقد تم تخصيص ميزانية كبيرة لهذا البرنامج وهذا ما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي بشكل كبير، مما أدى إلى ضخ كميات كبيرة من النقود في الاقتصاد، كما شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً ملحوظاً في بداية الألفية الجديدة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في

الإيرادات النفطية، كما شهدت أيضا تسهيلات في الحصول على القروض، سواء من قبل الأفراد أو الشركات، إلا أنه تراجع مرة أخرى إلى 18,05% سنة 2002 ثم إلى 11,69% سنة 2005 ثم إلى 4,84% سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة إلى الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى تراجع الثقة في النظام المالي وتراجع الاستثمارات من جهة ومن جهة أخرى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية خلال هذه الفترة أثر سلبا على الميزانية العامة للدولة، مما أدى إلى تقليص الإنفاق الحكومي وتضييق السيولة في السوق، كما قامت الحكومة بتطبيق سياسات نقدية متشددة، مثل رفع أسعار الفائدة وزيادة الاحتياطات الإلزامية لدى البنوك، مما أدى إلى تقليل حجم القروض المتاحة في السوق وتضييق السيولة واستمر هذا الانخفاض إلى أكثر من 0,29% سنة 2015 نتيجة تراجع الإيرادات النفطية بسبب انخفاض الحاد في سعر النفط أدت إلى زيادة العجز في الميزانية، مما اضطر الحكومة إلى تقليص الإنفاق العام، بما في ذلك الإنفاق على المشاريع التنموية، مما قلل من ضخ السيولة في الاقتصاد، حيث قدر المعروض النقدي ب-0,75% سنة 2019 بسبب إتباع الجزائر برنامج ترشيد النفقات (تقشف صارم وهذا نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول مما أدى إلى حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، والتقليص المعتبر للاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجوزات، كذلك النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية.

الفرع الثاني: تطور سعر الفائدة في الجزائر

يعد سعر الفائدة الحقيقي أحد الأدوات النقدية الرئيسية التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم، في سياق الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، فإن تحليل تطور سعر الفائدة الحقيقي يكتسب أهمية خاصة والجدول التالي يمثل تطور سعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة 2000-2020.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2000)

(2022)

الجدول رقم 06: تطور سعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة (2000-2020)

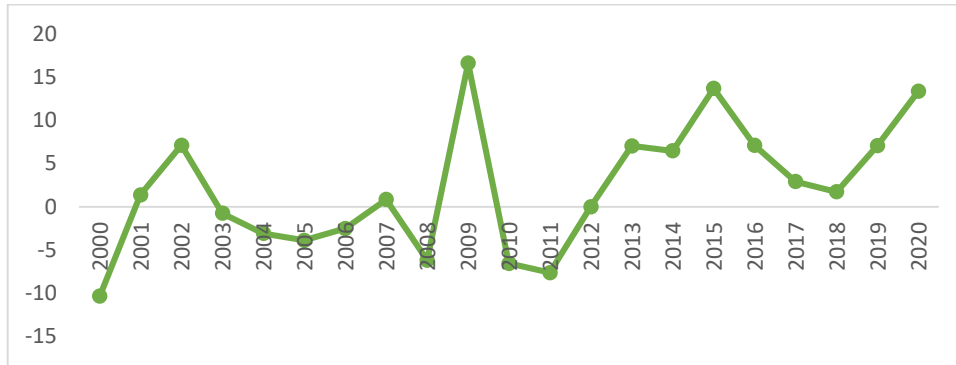
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
16,60	-6,18	0,84	-2,51	-3,88	-3,09	-0,75	7,11	1,38	-10,33	الكتلة النقدية %
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
13,34	7,05	1,73	2,92	7,08	13,67	6,46	7,04	0,00	-7,62	-6,54

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?location>

تاريخ الإطلاع 2024/12/01 على الساعة 11:06 صباحا. [s=DZ](#)

الشكل رقم 04: تطور سعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: إحصائيات البنك العالمي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?location>

[s=DZ](#)

تاريخ الإطلاع 2024/12/01 على الساعة 11:06 صباحا

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن معدلات نمو سعر الفائدة الحقيقي تميز بتذبذب خلال فترة الدراسة حيث أن سنة 2000 كانت نسبة سعر الفائدة الحقيقي قد انخفضت بـ 10,33% بسبب خفض سعر الفائدة الرئيسي، مما أدى إلى انخفاض تكلفة الاقتراض وتشجيع الأفراد والشركات على الاستثمار، وأيضا زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار إلا أنه عاود الانخفاض إلى -6,18%

نتيجة أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى اتخاذ قرار تخفيض أسعار الفائدة تماشياً مع التوجهات العالمية بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتخفيف حدة الأزمة، ليرتفع إلى أعلى قيمة له خلال فترة حيث قدرة ب 16,59 % لينخفض بعد ذلك لـ 7,62 % سنة 2011 ليعاود تحسن مرة أخرى والارتفاع إلى غاية سنة 2018 حيث تراجع المعروض النقدي من 13,66 % سنة 2015 إلى 1,73 % سنة 2018 ويرجع سبب ذلك لقيام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة نتيجة انخفاض معدل التضخم نتيجة تراجع أسعار النفط وبالتالي تراجع الإيرادات مما أجبر البنك خفض سعر الفائدة الحقيقي.

المبحث الثالث: قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف الدينار مقابل الدولار

يشكل سعر الصرف أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حالة الاقتصاد الوطني وعلاقته بالاقتصاد العالمي، فالتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف لعملة ما، كالدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، لها آثار بعيدة المدى على مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى حياة المواطنين.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وبعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة، وذلك بهدف فهم الآليات التي تحكم هذه العلاقة وتحديد أثر هذه المتغيرات على تقلبات سعر الصرف.

المطلب الأول مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

الفرع الأول: مميزات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

يتميز هذا النموذج عن غير من النماذج فيما يلي¹:

- قادر على التمييز بين المتغيرات التفسيرية والمتعددة؛
- يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.
- المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة وكفوءة، لأنها تساهم في منع حدوث الارتباط الذاتي؛

¹ محمد بن عبد الله الجراح : مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية ، دراسة قياسية باستخدام منهجية اختبارات الحدود ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 1 ، 2011 ، ص ص 144-145

- يطبق فيما اذا كانت المتغيرات مستقرة في قيمتها اي متكاملة من الرتبة صفر 0 1 او متكاملة من الرتبة واحد 1 او من الرتبة الثانية 2 او اعلى؛
 - يمكن تطبيقه في حالة ما اذا كان حجم العينة صغيرا؛
 - يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة بيانات؛
 - يمكن هذا من فضل تأثيرات الاجل القصير عن الاجل الطويل في نفس المعادلة.
- تكون الصيغة العامة لنموذج ARDL مكونة من متغير تابع Y وعدد K من المتغيرات التفسيرية X1 X2 XK على الشكل التالي¹:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta x_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta x_{kt-i} + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 x_{1t-1} + \alpha_3 x_{3t-1} + \dots + \alpha_k x_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

C: الحد الثابت.

الفروق من الدرجة الأولى.

K: عدد المتغيرات.

P: فترة إبطاء المتغير التابع.

q1, q2, ..., qk: فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية x1, x2, ..., xk، على التوالي.

K, B1, 2: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

A 1, 2, k: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

حد الخطأ العشوائي.

¹ حسن على عبد الزهرة ، عبد اللطيف حسن شومان : التحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختيارات حلى الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا، ونماذج توزيع الإبطاء محلة الإدارة والاقتصاد بغداد العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع 187-188 2013

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين:

- فرضية العدم عدم وجود تكامل مشترك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، والتي تتمثل في: $a_1 = a_2 = a_3 = a_4 = \alpha_5 = a_6 = 0$
- الفرضية البديلة وجود تكامل مشترك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، والتي تتمثل في:
..... $a_1 \neq 0$

يتضمن اختبار نموذج ARDL كمرحلة أولى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تم التأكد من ذلك ننتقل إلى تقدير معاملات الأجل الطويل وكذا معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير¹.

الفرع الثاني: خطوات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

تلخيص المنهجية القياسية بواسطة نموذج ARDL في الخطوات التالية:

- التأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة 0 أو الدرجة الأولى، ما عدا الدرجة الثانية؛
- تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL؛
- التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي أي الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج؛
- التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج.

¹ مجدي الشورعي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان"، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا للبلدان العربية، جامعة الشلف الجواني 27/28-11-2007، ص18-20.

تحديد فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM ، وذلك باستخدام عدة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة : هي معيار (1973) Akaike AIC معيار Schwarz (SC1978) معيار Quinn (1979) and Hanna معيار خطأ التنبؤ النهائي Final prediction error (FPE)

تطبيق إختبار الحدود (Bounds test) المعرفة إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، نقوم بمقارنة إحصائية F statistics مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (2001).

Pesaran and al عند الحدود الدنيا والحدود العليا وعند حدود معنوية مثبتة للاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، حيثة تميز بين ثلاث حالات:

1- إذا كانت Fstatistic أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل القرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛

2- إذا كانت Ftastic أقل من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛

3- إذا كانت Fstathtic تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى المقترحة للقيم الحرجة، فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

- إذا كانت النتائج إيجابية أي تثبت وجود علاقة تكامل مشترك يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل، فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) ؛

- استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة السابقة لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات¹.

¹ مجدي الشورعي، مرجع سابق، ص18-20.

المطلب الثاني: المنهجية القياسية وتحليل النتائج

الفرع الأول: المنهجية لقياسية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من 1990 إلى 2022، وسيتم الاعتماد على بيانات سنوية لخمس متغيرات اقتصادية رئيسية، تم جمعها من مصادر موثوقة مثل بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي.

- المتغير التابع: والذي تمثل أساسا في سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)، والذي سوف نرمز له برمز ER.

- المتغيرات المستقلة: ويقصد بها المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على المتغير الباع وهي:

- الصادرات والتي يرمز لها بالرمز EXPOR؛
- معدل التضخم والتي يرمز لها بالرمز INF؛
- سعر الفائدة الحقيقي والتي يرمز لها بالرمز IR؛
- الكتلة النقدية والتي يرمز لها بالرمز M2.

ومن خلال ما سبق يمكننا كتابة نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$ER = f(INF, IR, M2, EXPOR)$$

1- اختيار جذر الوحدة استقرارية السلاسل الزمنية: (يهدف اختيار جذر الوحدة الى

فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج، وذلك

بغرض التأكيد من استقراريه بيانات السلاسل الزمنية ، حيث انه اذا كانت هذه

السلاسل غير مستقرة عن الفروقات من الرتبة الثانية او المتغير التابع مستقر في

المستوى ، عندها يوجه الباحث مشكلة عدم امكانية تقدير النموذج ARDL

الجدول رقم 07: اختبار استقرارية بيانات الدراسة

PP		ADF				
معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية			
0.748	-1.619	0.748	-1.619	قاطع	Level	الصادرات
0.867	-0.525	0.866	-0.524	قاطع واتجاه		
0.141	-1.419	0.141	-1.419	دون		
0.021	-4.146	0.021	-4.146	قاطع	1st	Deff
0.007	-3.963	0.007	-3.963	قاطع واتجاه		
0.000	-3.910	0.000	-3.910	دون		
0.049	-3.664	0.045	-3.708	قاطع	Level	التضخم
0.008	-3.918	0.008	-3.919	قاطع واتجاه		
0.276	-0.993	0.217	-1.155	دون		
0.000	-12.05	0.005	-4.992	قاطع	1st	Deff
0.000	-11.18	0.002	-4.703	قاطع واتجاه		
0.000	-11.78	0.000	-4.849	دون		
0.010	-4.497	0.011	-4.437	قاطع	Level	سعر الفائدة
0.011	-3.783	0.011	-3.783	قاطع واتجاه		
0.002	-3.419	0.002	-3.401	دون		
				قاطع	1st	Deff
				قاطع واتجاه		
				دون		
0.001	-5.506	0.001	-5.686	قاطع	Level	الكتلة النقدية
0.0499	-3.022	0.457	-1.610	قاطع واتجاه		
0.082	-1.713	0.107	-1.569	دون		
0.000	-10.76	0.009	-4.818	قاطع	1st	Deff
0.000	-10.06	0.002	-4.984	قاطع واتجاه		
0.000	-8.514	0.000	-4.627	دون		
0.977	-0.447	0,958	0,708-	قاطع	Level	سعر الصرف
0.996	1.085	0.997	1,223	قاطع واتجاه		
0.992	2.266	0.992	2.265	دون		
0.000	-6.349	0.021	-4.131	قاطع	1st	Deff
0.043	-3.112	0.039	-3.153	قاطع واتجاه		

0.010	-2.687	0.008	-2.756	دون		
-------	--------	-------	--------	-----	--	--

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال الجدول السابق يمكننا استنتاج ما يلي:

- معدل الفائدة مستقر في المستوى وبعد إجراء اختبارات كل من ADF ، IPS LLC ، ذلك بالنظر لاحتمالية القبول $P\text{-value} > 0.05$

- معدل التضخم وسعر الصرف والكتلة النقدية والصادرات غير مستقرة في المستوى ولكنها تستقر بعد إجراء الفرق لأول بعد إجراء اختبارات كل من ADF ، IPS LLC ، وذلك بالنظر لاحتمالية القبول $P\text{-value} < 0.05$

2- اختبار فترات الابطاء المثلي للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

من اجل تحديد العدد الممثل لفترات الابطاء الزمني المناسبة ، تم استخدام معيار المعلومات (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعا ، حيث تم اختبار فترات الابطاء الزمني التي تعطي اقل قيمة لأخذ المعايير

من خلال الجدول يتبين ان الفترات الابطاء المثلي من خلال معيار AKaiKe criteria لنموذج $ARDL(p,q1,q2,q3,q4)$ هي (4,1,0,0,0) والجدول التالي يوضح اختبار فترات الابطاء المثلي للمتغيرات التابع و المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم 08: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلي

p	Q1	Q2	Q3	Q4	فترات الابطاء المثلي
4	1	0	0	0	النموذج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

يتم اختبار فترات الابطاء المناسبة بطريق اوتوماتيكية حيث يقوم برنامج eviews باختبار بين عدة نماذج للمتغير التابع و المتغيرات الثالثة المفسرة بفترات الابطاء مختلفة ، وبين لنا افضل 08 نموذج من حيث القيمة لمعيار AKaike والجدول اعلاه يوضح لنا النموذج الممثل هو النموذج المعطاه. $ARDL (4,1,0,0,0)$.

3- اختبار الحدود Bounds Test للنموذج ARDL

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم، انه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات الدراسة.

ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم 09: اختبار الحدود

النتيجة	عدد المتغيرات المستقلة	القيمة	الاختبار الإحصائي
قبول فرضية العدم	4	3.8787	إحصائية F
	الحد الأعلى (1)	الحد الأدنى (0)	القيم الجدولية للحدود
	3.09	2.2	عند مستوى 1%
	3.87	2.88	عند مستوى 2,5%
	3.49	2.56	عند مستوى 5%
	4.37	3.29	عند مستوى 10%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

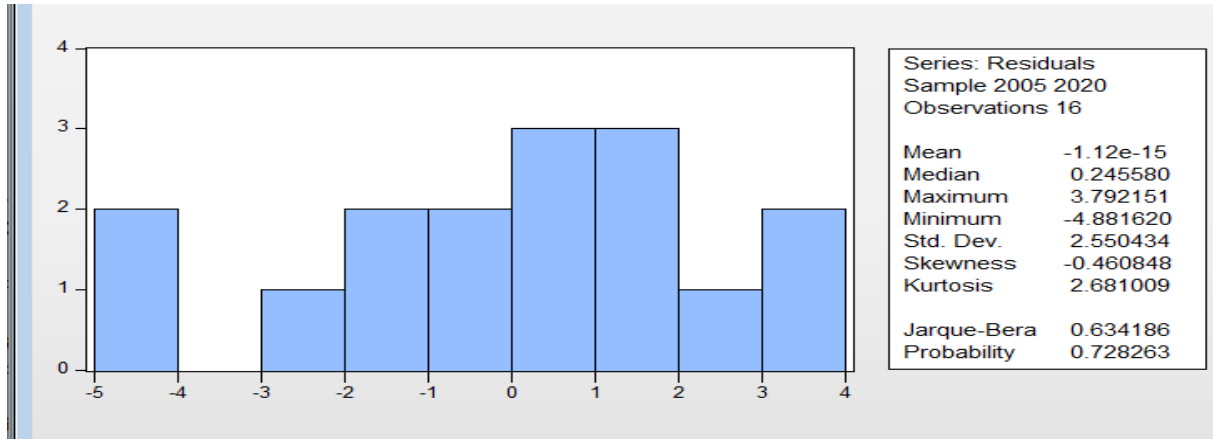
الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة إحصائية لاختبار الحدود هي 3.8787 وهذا يتجاوز بشكل ومن واضح القيمة الحرجة 1 و 5% للحد الأعلى، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومنه اثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

4- اختبار جودة النموذج المقترح: بعد تعيين النموذج ARDL 4,1,0,0,0 والذي سوف يتم على أساسه تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ولهذا ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

- التوزيع الطبيعي للبواقي: من خلال اعتماد إحصائية Jarque-Bera والتي قدرت ب 0,6342 أما قيمتها الاحتمالية فقد قدرة ب 0,5 > 0.7282 ومنه نقبل

فرضية العدم (H_0) ، التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وقيمة الاحتمال موافقة لاختبار (J-B) اكبر من 5% تؤكد ذلك.

الشكل رقم 05: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

- اختبار الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين LM Test :

من أجل الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي إعتدنا على اختبار LM TEST أما فيما يخص مشكل عدم ثبات التباين فسوف نعتد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ، وبالنسبة للنموذج لابد أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم صحة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 10: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

F-statistic	0.297173	Prob . F(2,4)	0.7580
Obs*R-squared	2.069836	Prob.Chi-Square(2)	0.3553

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square (2) أكبر من 5% أي 0,3553 عند اختبار درجة الارتباط 2 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

أما عن اختبار عدم ثبات تباين فتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

الفصل الثاني: دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2000)

(2022)

F-statistic	2,480004	Prob . F(9,6)	0,1406
Obs*R-squared	12,61017	Prob.Chi-Square(9)	0,1811

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي 0,1811 أكبر تماما من 0,05 وهذا ما يؤكد فرضية عدم عدم أي وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء

5- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

يوضح الجدول أدناه نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للباطء الزمني الموزع ARDL ، حيث يتكون من جزئيين الجزء العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الجدول رقم 12: نتائج تقدير نموذج ARDL

المتغيرات	المعاملات	اختبار T	الاحتمال
تقدير نموذج قصير الأجل			
D(LER(-1))	-0.19425	-1.068841	0.3163
D(LER(-2))	-0.484112	-3.537244	0.0077
D(IR)	-0.339019	-2.279974	0.0521
cointEq (-1)	-0.833926	-4.970186	0.0011
تقدير قيم النموذج طويلة الأجل			
LINF	-1.041924	-1.075005	0.3237
LM2	-0.798459	-3.537086	0.0152
IR	0.702832	3.303247	0.0163
LEXPOR	0.615663	3.156550	0.0224
C	1.179919	1.297289	0.2422

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12

الفرع الثاني: تحليل نتائج الدراسة

أولاً-تحليل العلاقة قصيرة الأجل:

نلاحظ من الجزء العلوي للجدول والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة

قصيرة الأجل):

- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف المؤخر بدرجتين وسعر الصرف في الأجل القصير وبمعنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5 ؛ حيث زيادة معدلات سعر الصرف المؤخر بدرجتين بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض أسعار الصرف الحالية بـ0,48411.

- وجود علاقة عكسية بين معدلات الفائدة وسعر الصرف في الأجل القصير وبمعنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 0,0521 ، حيث زيادة معدلات الفائدة بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف بـ 0,339019 حسب ما تنص عليه النظرية الاقتصادية حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تجنب الاتجاه نحو الاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض الاستثمار وينخفض النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى نتائج عكسية تقلل من متانة الاقتصاد الوطني وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

- كما أظهرت نتائج معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية بـ 0,0011 عند مستوى 5% وبإشارة سالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، حيث أن التصحيح يستغرق سنة وشهر و11 يوم.

- هذا وتشير المعلمة (0.833926) في نموذج دراستنا أن سعر الصرف يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 83,39% أي أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة T-1 عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح بـ 83,39% في الفترة الحالية.(T)

ثانيا- تحليل العلاقة طويلة الأجل

يمثل الجزء السفلي للجدول العلاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، والمعبر عنها بالمعادلة أدناه:

$$LER = -1.042 LINF -0.7985 LM2 +0.7028IR + 0.6157LEXPOR +1.1799$$

من النتائج أعلاه نلاحظ أن الصادرات والتضخم أكبر مؤثر ينفي الأجل الطويل على سعر الصرف مقارنة بمعدلات الفائدة والكتلة النقدية، حيث نلاحظ أن معلمة الصادرات أكثر تأثيرا مقارنة بالمتغيرات المختارة ذات معنوية إحصائية، حيث أن قيمة الاحتمال المقابلة أقل من 0.05 أي ترفض فرضية العدم ونقول إن المعلمة ذات معنوية إحصائية، كما نلاحظ أيضا:

- وجود أثر سلبي للعرض النقدي عند سعر الصرف في الأجل الطويل، وذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) وزيادة العرض النقدي بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة 0,7985، حيث زيادة عرض النقد مع زيادة في الإنتاجية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، والتي ينتج عنها انخفاض تكاليف وأسعار الصادرات مما يجعلها غير قادرة على المنافسة الخارجية، وبالتالي يرتفع الطلب عليها جراء عدم إقبال المقيمين للشراء من الخارج، الأمر الذي لا يساعد على ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية.
- وجود أثر سلبي للتضخم على سعر الصرف في الأجل الطويل، ، حيث أن زيادة التضخم بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة 1,041924% عكس ما تنص عليه النظرية الاقتصادية على أنه كلما زاد التضخم المحلي ارتفعت أسعار السلع المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية خلفا وراءه انخفاض قيمة العملة المحلية يعني أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم طردية.

- وجود أثر اجابي للصادرات على سعر الصرف في الأجل الطويل، وذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%)، وحيث أن زيادة الصادرات بنسبة 1% سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بنسبة 0,615663، وقد جاءت ضد ما تنص عليه النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة الصادرات يساعد على رفع قيمة العملة المحلية.

- وجود أثر إيجابي بمعدل الفائدة على سعر الصرف في الأجل الطويل، و ذو دلالة إحصائية غير مقبولة عند مستوى 5%، حيث أن الزيادة في معدل الفائدة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة سعر الصرف بنسبة 0,702832 حسب ما تنص عليه النظرية الاقتصادية حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تجنب الاتجاه نحو الاقتراض من قبل المستثمرين تقلل من مكانة الاقتصاد الوطني وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

خلاصة الفصل الثاني:

سمحت لنا النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة بتحديد جملة من العوامل المحددة لسعر الصرف في الجزائر، وذلك لما توفر لدينا من معطيات إحصائية واقتصادية وقد تمثلت هذه المتغيرات في معدل التضخم معدل الفائدة العرض النقدي الصادرات التي يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

حيث قمنا من خلال هذا الفصل بإجراء دراسة قياسية المحددات سعر الصرف في الجزائر وبعد محاولتنا في إلقاء نظرة مبدئية على علاقة هذه المحددات أو المتغيرات بسعر الصرف توصلنا إلى صياغة نموذج قياسي الخاص بسعر الصرف في الجزائر، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) أين توصلنا في الأخير وجود أثر سلبي للتضخم على سعر الصرف في الأجل الطويل، ووجود أثر سلبي للعرض النقدي على سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل، أما بالنسبة لأسعار الفائدة فأثرها ايجابي على سعر الصرف سواء في الأجل الطويل، وفي الأخير وجود أثر إيجابي للصادرات على سعر الصرف في الأجل الطويل حيث زيادة الصادرات تؤدي إلى رفع

خاتمة عامة

يعد سعر الصرف بمثابة أداة ربط بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، ومتغيرا اقتصاديا يؤثر ويتأثر لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية فمن خلال سردنا لمختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف، تبين أن هناك جدلا قائما بين الاقتصاديين فيما يتعلق بالعوامل المحددة لسعر الصرف، لذلك ارتأينا من خلال دراستنا استقصاء دور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، ولقد توصلت دراستنا إلى النتائج التالية:

- إن الشروط التي تتطلبها عملية التخفيض في قيمة العملة المحلية من أجل الرفع من الصادرات والتخفيض من الواردات غير متوفرة في معظم بلدان العالم الثالث من بينها الجزائر وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى صلابة أو على الأقل ضعف مرونة جهازها الإنتاجي، الذي لا يسمح بالاستجابة الفائض الطلب الناتج عن خفض العملة، في وقت قصير، كما أن الجزء الأعظم من الواردات لا يمكن الاستغناء عنها، حتى ولو إرتفعت أسعارها بدلالة العملة المحلية، والسبب في ذلك راجع إلى كونها سلعاً غذائية ضرورية و سلعاً وسيطية وإنتاجية تفتقد إليها السوق المحلية.
- تميز عرض النقود في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة بالزيادة في معدلات نموه مع ارتباط هذا النمو والتغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة الأصول الخارجية والتي تعتبر المصدر الأساسي للإصدار النقدي، وفي السنوات الأخيرة شهد الاقتصاد الجزائري تراجع وتدهور في قيمة الأصول الخارجية نتيجة تراجع أسعار البترول.
- يتراوح التضخم في الجزائر في المحال المستقر بين 20 و 5% وهو ناتج عن عدة متغيرات في الاقتصاد الوطني نتيجة بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وفي كيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها.

- تتميز صادرات الجزائر بسيطرة كلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى، فالاستراتيجيات التنموية المعتمدة قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من صادرات المحروقات هذه الأخيرة مسعرة بالدولار الأمريكي ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات.
- إن العرض النقدي أظهر تأثيرا طرديا ومباشرا على سعر الصرف، وهذا حسب النظرية الكمية للنقود، فأى زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع للأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاعها، وهذا ما يؤدي زيادة الطلب على العملات الأجنبية إلى ارتفاعها من أجل تسديد قيم الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية ويتضح من ذلك أن عرض النقود يرتبط مع سعر الصرف بعلاقة طردية.
- لقد بين اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين (سعر الصرف والصادرات والعرض النقدي، ومعدلات التضخم ومعدلات الفائدة في الجزائر بطريقة اختبار الحدود Test bounds
- وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم وسعر الصرف في الأجل القصير والطويل. وجود علاقة عكسية بين الكتلة النقدية وسعر الصرف في الأجل القصير، وعلاقة طردية في الأجل الطويل.

- ارتفاع الصادرات يساهم في تحسن ورفع قيمة العملة الوطنية في الأجلين القصير والطويل. وجود علاقة طردية بين معدلات الفائدة وسعر الصرف في الأجل القصير والطويل.

ومن خلال نتائج الدراسة، فإنه يمكننا اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** " توجد علاقة طردية بين التضخم المحلي وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الأجلين القصير والطويل" حسب النظرية الاقتصادية كلما زاد التضخم المحلي ارتفعت أسعار السلع المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية مخلفا وراءه انخفاض قيمة العملة المحلية يعني أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم طردية، عكس ما توصلنا إليه في دراستنا مما يعني عدم تحقق الفرضية الأولى.
- **الفرضية الثانية:** " ارتفاع العرض النقدي المحلي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في الأجلين القصير والطويل" توصلت الدراسة القياسية إلى أن وجود علاقة عكسية بين الكتلة النقدية وسعر الصرف في الأجل القصير، وعلاقة طردية في الأجل الطويل. مما يعني بأنه تم تحقق الفرضية الثانية في الأجل الطويل.
- **الفرضية الثالثة:** " ارتفاع الصادرات يساهم في تحسن ورفع قيمة العملة الوطنية في الأجلين القصير والطويل، توصلت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الصادرات وسعر الصرف في الأجل القصير والطويل أي أن تشجيع الصادرات من شأنه تحسين قيمة العملة الوطنية مما يعني تحقق الفرضية الثالثة.
- **الفرضية الرابعة:** يوجد علاقة طردية بين أسعار الفائدة الحقيقية وسعر الصرف في الجزائر في الأجلين القصير والطويل". توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدلات الفائدة وسعر الصرف في الأجل القصير والطويل حسب ما تنص عليه النظرية الاقتصادية حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تجنب الاتجاه

نحو الاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض الاستثمار وينخفض النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى نتائج عكسية تقلل من متانة الاقتصاد الوطني وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى مما يعني تحقق الفرضية الرابعة.

وبناء على ما سبق يمكن طرح وتقديم بعض التوصيات والاقتراحات:

- العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني في كل القطاعات وعدم الاعتماد على المحروقات، وذلك لتدعيم عملية تكوي من احتياطي النقد الأجنبي لمواجهة الواردات واستخدامه في إدارة السياسة النقدية والمحافظة على استقرار سعر الصرف وفق المعطيات الاقتصادية.
- عدم الرفع من المعروض النقدي في الأسواق والبنوك إلا بما يتناسب مع الزيادة المتوقعة في الإنتاج، حيث هناك ارتباطاً وثيقاً بين الزيادة في الكتلة النقدية والارتفاع في مستوى الأسعار.
- تنويع مصادر الدخل من خلال إعداد إستراتيجية محكمة تستند فيها إلى تجارب دول ناجحة حسب الإمكانيات المتاحة
- الابتعاد قدر الامكان عن القرارات الإدارية لتحديد سعر الصرف والاعتماد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر المباشر عليه، وذلك لتحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف.

آفاق البحث:

أخيراً تبقى هذه الدراسة مجرد محاولة لربط سعر الصرف بمجموعة مع المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في الصادرات العرض النقدي معدلات التضخم ومعدلات الفائدة الحقيقي في الجزائر للوصول إلى تحديد مدى تأثيرهم عليه، حيث من

الممكن أن يكون هناك توسع في الموضوع عن طريق إدخال متغيرات أخرى لم يتم أخذها بالاعتبار مثل:

- الواردات النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري.
- أو مقارنة الواقع الجزائري بواقع بعض الاقتصاديات الأخرى والاستفادة منه.

قائمة المصادر والمراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

✓ الكتب

- سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات ، ط1 ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، الاردن، 2011،
- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011
- محمد حميدات ، مدخل التحليل النقدي ، دنوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000
- زينب حسين عوض الله : الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة ، 2004،
- سامي حاتم عفيفي ، دراسات في الاقتصاد الدولي ، ط5، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2000
- عبد المجيد قدي، عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات النقدية الكلية، ديوان المطبوعة الجامعية، الجزائر، 2004/2003
- عبدالنعم محمد مبارك ،محمود يونس : اقتصاديات النقود والصرفية و التجارة الخارجية ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، مصر ، 1993
- فليج حسن خلف : التمويل الدولي ،دار الوراق للنشر و التوزيع ، الاردن ، ط1، 2004،
- متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي ،ط1،دار الفكر عمان ، الارجان ، 2011،
- عبد الرزاق بن الزاوي : سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الاردن ، 2016
- بلغروز بن علي : محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008،

- محمد شيخي :طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011
- ✓ اللطروحات و المذكرات
- إبراهيم محمد الصافي: اهم محددات سعر الصرف في السودان باستخدام نماذج المعادلات التائية (1980-2015)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، فبراير 2018
- بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008،
- بدر اوي شهيداز : تاثير انظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية - دراسة قياسية باستخدام بيانات لعينة من 18 دولة نامية -1980/2012-، اطروحة دكتوراة ، تخصص مالية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2015،
- قاصد عبد السلام ،اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف *دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، 2012/2013
- - جعفري عمار : اشكالية نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990 -2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2012/2013 ،
- نعمان سعدي، سياسة الصرف في إطار برنامج التعديل الهيكلي الصندوق النقد الدولي برنامج التعديل الهيكلي الصندوق النقد الدولي دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر الجزائر، 1998

قائمة المصادر والمرجع

- سامية منصوري : دراسة قياسية لبعض محددات الصرف الجزائري ، مذكرة تخرج
ماستر اكاديمي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقة ، 2015/2014،
- سليمة بوعودة، اثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية -
حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد،
تلمسان،
- عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في
الفترة ما بين 1990 - 2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم
الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدينة الجزائرية، 2011/2012
- لخضر عربي صرف الدينار بين واقعية السوق وصندوق النقد الدولي، أطروحة
مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006
- حسن علي عبد الزهرة ،عبد اللطيف حسن شومان :التحليل العلاقة التوازنية طويلة
الأجل باستعمال اختيارات حلى الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا، ونماذج
توزيع الأبطاء محلة الإدارة والاقتصاد بغداد العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع
2013
- مجدي الشورعي: العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في
تايوان"، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين
المزايا للبلدان العربية، جامعة الشلف الجوائي، 2007-11-27/28

✓ المجلات

- ريم محمود رزان زينة محددات سعر الصرف الحقيقي في سورية خلال الفترة
1990-2011)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم
الاقتصادية والقانونية المجلد 37، العدد 4، (2015)

قائمة المصادر والمرجع

- محمد بن عبد الله الجراح : مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية ، دراسة قياسية باستخدام منهجية اختبارات الحدود ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 1، 2011
- - بالطاهر علي : سياسة التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 2004
- شعيب بونوة، خياط رحيمة ، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري ، مجلة الكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 5، الجزائر ، 2011
- بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك : اثار تغير سعر صرف الاورو الدولار الامريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 27، الجزائر ، 2007
- محمد امين بربري :الاختيار الامثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2010/2011

✓ مواقع الانترنت

- <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>

✓ الجريدة الرسمية

- القانون رقم 64-11 المؤرخ في 10 افريل 1964

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية

- 1- René Lalonde, Patrik Sabourin René Lalonde, Modélisation et prévision du taux dechange réel effectif Américain. Staff Working Papers 03-3, Bank of Canada.
- 2- Lehu .Le marché parallèle, l'encyclopédie du marketing. 2008
- 3- Miguel Kiguel, Stephen A, O'Connell Parallel Exchange Rates in Developing Countries, The World Bank Research Observer, Vol. 10, No. 1 (Feb., 1995),

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): اختبار استقرارية متغيرات الدراسة:

أولاً - سعر الصرف

Null Hypothesis: ER has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.708273	0.9581
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ER has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.265721	0.9918
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.153107	0.0394
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: ER has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.223798	0.9970
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.131234	0.0215
Test critical values: 1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.756563	0.0086
Test critical values: 1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: ER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.447178	0.9774
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ER has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	2.265721	0.9918
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.111957	0.0427
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: ER has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.085895	0.9958
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.349316	0.0003
Test critical values: 1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.686801	0.0101
Test critical values: 1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

ثانياً - الصادرات:

Null Hypothesis: EXPOR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.619890	0.7480
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXPOR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.419646	0.1405
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EXPOR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.963090	0.0076
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: EXPOR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.524887	0.8666
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EXPOR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.146116	0.0209
Test critical values: 1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(EXPOR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.910442	0.0005
Test critical values: 1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: EXPOR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.619890	0.7480
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

Null Hypothesis: EXPOR has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.524887	0.8666
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: EXPOR has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.419646	0.1405
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

Null Hypothesis: D(EXPOR) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.167160	0.0201
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

Null Hypothesis: D(EXPOR) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.963090	0.0076
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: D(EXPOR) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.910442	0.0005
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

قائمة الملاحق

ثالثا - التضخم:

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.707944	0.0456
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.919012	0.0079
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.155335	0.2173
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.991888	0.0046
Test critical values: 1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.702535	0.0018
Test critical values: 1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.849093	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.699769	
5% level	-1.961409	
10% level	-1.606610	

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.664110	0.0495
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.917858	0.0079
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.993287	0.2763
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-12.05126	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-11.18405	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-11.77813	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

رابعاً- سعر الفائدة:

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.437483	0.0113
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.783015	0.0106
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.400630	0.0018
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: IR has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.497288	0.0100
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

Null Hypothesis: IR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.783015	0.0106
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: IR has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.419318	0.0017
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values

قائمة الملاحق

خامسا - الكتلة النقدية:

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.686396	0.0011
Test critical values: 1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.610243	0.4572
Test critical values: 1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.569811	0.1070
Test critical values: 1% level	-2.699769	
5% level	-1.961409	
10% level	-1.606610	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.818077	0.0086
Test critical values: 1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.984778	0.0015
Test critical values: 1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.626667	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.699769	
5% level	-1.961409	
10% level	-1.606610	

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.505542	0.0014
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.022085	0.0499
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.712899	0.0818
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.76678	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

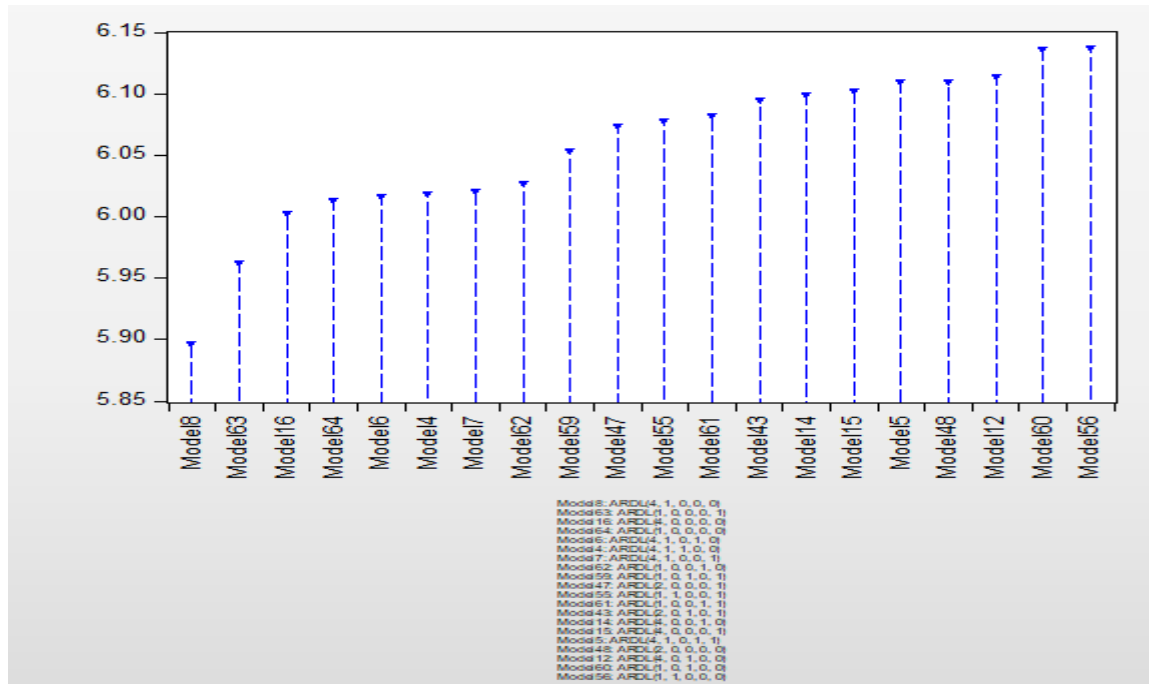
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.05647	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.514228	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

قائمة الملاحق

الملاحق (2): اختبار جودة النموذج المقدر



F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.878735	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	16	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
Finite Sample: n=30				
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LER(-1))	-0.194254	0.181743	-1.068841	0.3163
D(LER(-2))	-0.484112	0.136861	-3.537244	0.0077
D(IR)	-0.339019	0.148694	-2.279974	0.0521
CointEq(-1)*	-0.833926	0.167786	-4.970176	0.0011
R-squared	0.789737	Mean dependent var	-0.573512	
Adjusted R-squared	0.741215	S.D. dependent var	7.491610	
S.E. of regression	3.811051	Akaike info criterion	5.716011	
Sum squared resid	188.8134	Schwarz criterion	5.912061	
Log likelihood	-44.58610	Hannan-Quinn criter.	5.735499	
Durbin-Watson stat	2.250358			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

قائمة الملاحق

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF	-1.041924	0.969227	-1.075005	0.3237
LM2	-0.798459	0.225739	-3.537086	0.0152
IR	0.702832	0.222658	3.303247	0.0163
LEXPOR	0.615663	0.453845	3.156550	0.0224
C	1.179919	0.909526	1.297289	0.2422

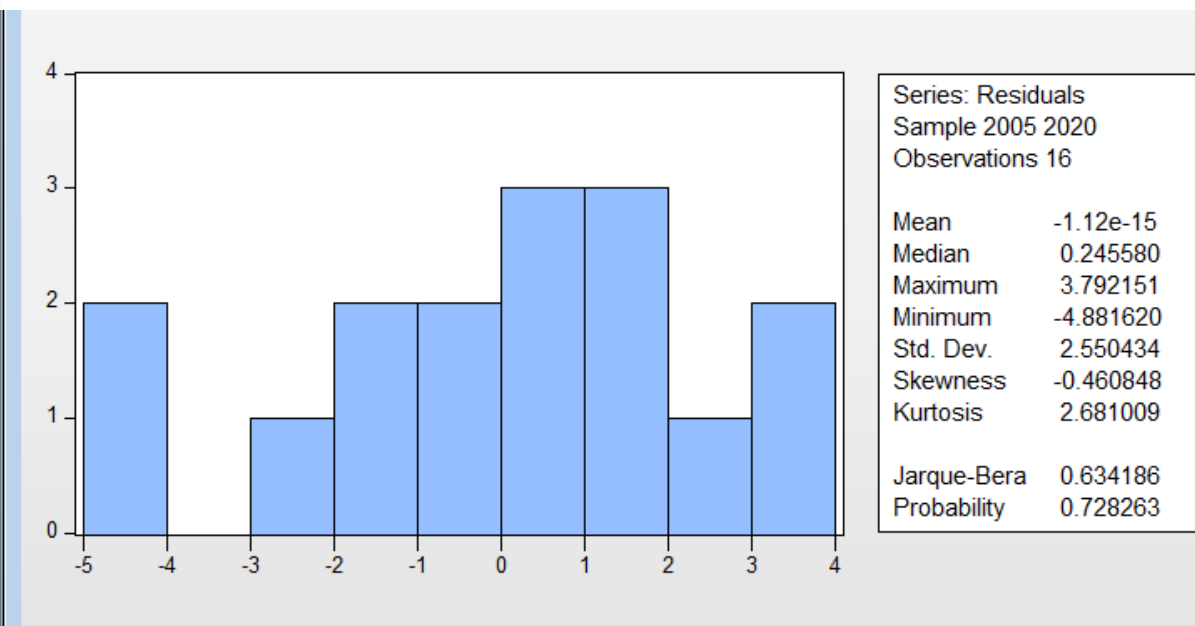
EC = LER - (-1.0419*LINF -0.7984*LM2 + 0.7028*IR + 0.6157*LEXPOR + 1.1799)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

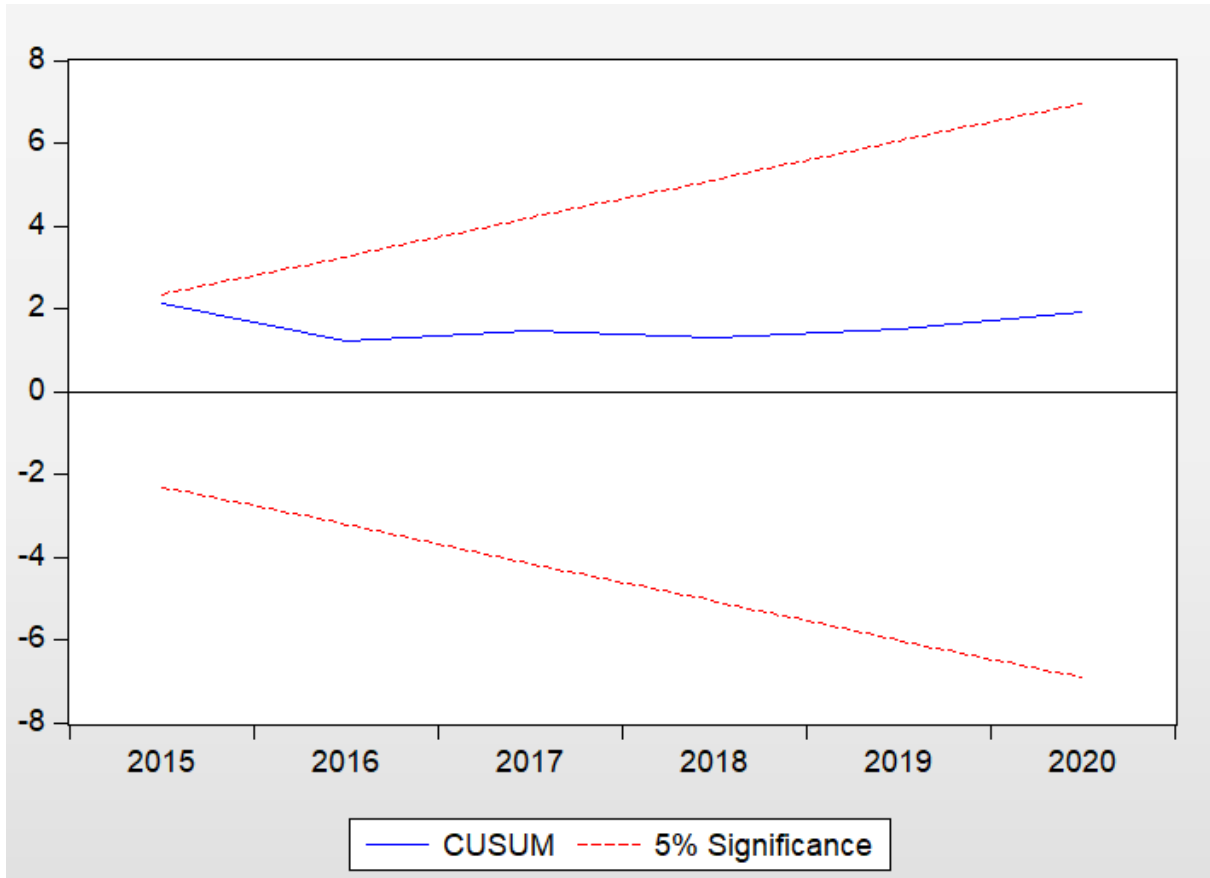
F-statistic	0.297173	Prob. F(2,4)	0.7580
Obs*R-squared	2.069836	Prob. Chi-Square(2)	0.3553

Test Equation:
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.032736	Prob. F(1,13)	0.8592
Obs*R-squared	0.037677	Prob. Chi-Square(1)	0.8461



قائمة الملاحق



ذ

قائمة الملاحق

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.480004	Prob. F(9,6)	0.1406
Obs*R-squared	12.61017	Prob. Chi-Square(9)	0.1811
Scaled explained SS	1.490471	Prob. Chi-Square(9)	0.9972

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/05/24 Time: 13:35
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.272974	1.905067	3.817699	0.0088
LER(-1)	0.915483	0.375448	2.438374	0.0506
LER(-2)	0.174614	0.294537	0.592840	0.5749
LER(-3)	-0.645317	0.383619	-1.682183	0.1435
LER(-4)	-1.565352	0.482682	-3.243032	0.0176
LINF	-3.099219	1.140617	-2.717142	0.0348
LINF(-1)	-3.597040	0.973475	-3.695053	0.0101
LM2	-1.258450	0.445098	-2.827354	0.0301
IR	-0.332728	0.566744	-0.587087	0.5786
LEXPOR	-0.039532	1.032404	-0.038292	0.9707

R-squared	0.788136	Mean dependent var	6.098169
Adjusted R-squared	0.470340	S.D. dependent var	8.165802
S.E. of regression	5.942889	Akaike info criterion	6.671439
Sum squared resid	211.9076	Schwarz criterion	7.154307
Log likelihood	-43.37151	Hannan-Quinn criter.	6.696165
F-statistic	2.480004	Durbin-Watson stat	1.602186
Prob(F-statistic)	0.140628		

Path = c:\users\hp\documents DB = none WF = untitled

